

ZAYDAN

HALAT AL-DARURAH



32101 042705598

2276  
99255  
-342

2276.99255.342

Zaydism

Halat al-darurah...

<u>DATE ISSUED</u>	<u>DATE REC.</u>	<u>DATE ISSUED</u>	<u>DATE CAN.</u>

CAMPUS USE  
2000-2001

BARREL USE  
2001-2002

# حَالَةُ الصَّوْفِ الشَّيْخِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي

تأليف

الدكتور عبد الكريم زيدان

استاذ الشريعة المساعد بكلية الآداب  
قسم الدين بجامعة بغداد  
وعميد كلية الدراسات الإسلامية

مستل من مجلة كلية الدراسات الإسلامية  
العدد الثالث  
لسنة ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م

مطبعة العاني - بغداد



حالة الضرورة في الشريعة الإسلامية



Zaydan, 'Abd al-Karīm

Hālat al-darūrah

# حَالَةُ الضَّرُورَةِ الشَّرِيعَةُ لِامْتِلَا

الدكتور عبد الكريم زيدان  
استاذ الشريعة الاسلامية المساعد بكلية الآداب - قسم الدين بجامعة بغداد  
ومعيد كلية الدراسات الاسلامية

مستلة من مجلة كلية الدراسات الاسلامية  
العدد الثالث سنة ١٣٨٩ هـ - ١٣٩٠ هـ  
١٩٦٩ م - ١٩٧٠ م

دار الفکر  
بيروت - لبنان

2276  
-99255  
-342



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة وتمهيد

### رفع الحرج عن الناس

١ - من أصول الشريعة الإسلامية المقطوع بصحتها رفع الحرج عن الناس وإزالة اليسر بهم ، وعلى هذا الأصل دلّ القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة . فمن القرآن الكريم قوله تعالى « وما جعل عليكم في الدين من حرج »<sup>(١)</sup> ، وقوله تعالى « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر »<sup>(٢)</sup> . وفي السنة النبوية المطهرة وردت جملة أحاديث تبين هذا الأصل وتؤكد مثل قوله عليه الصلاة والسلام « ان هذا الدين يسر ، ولن يشاد الدين أحد الا غلبه ، فسددوا وقاربوا وأبشروا واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة »<sup>(٣)</sup> .

(١) سورة الحج ، الآية ٧٨

(٢) سورة البقرة ، الآية ١٨٥

(٣) صحيح البخاري ج ١ ص ٢٨

وعن عائشة الصديقة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت « ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين الا أخذ أيسرهما ما لم يكن اثماً ، فان كان اثماً كان أبعد الناس منه » (١٤) . وفي حديث آخر عن النبي ﷺ ، جاء فيه « بعثت بالحنيفية السمعة » (١٥) .

## مراعاة أصل رفع الحرج

٢ - وقد راعت الشريعة الإسلامية هذا الأصل - رفع الحرج عن الناس - في جميع تشريعاتها وأحكامها ، فمن مظاهر هذه الرعاية :-

أولاً - ان التكليف الشرعي ليست كثيرة من حيث مقدارها ولا مرهقة من حيث طبيعتها ، فقد جاءت بالقدر اللازم لصالح الانسان وزكاة نفسه ، وفي حدود استطاعته وقدرته . يوضح ذلك ان متطلبات الشريعة نوعان :

النوع الاول - جاء على وجه الحتم والالزام ، ويشمل هذا النوع طلب إيجاد الفعل الزاماً ، وهذا هو الواجب . وطلب ترك الفعل الزاماً ، وهذا هو المحرم .

النوع الثاني - جاء على وجه التفضيل والترجيح لا على وجه الحتم والالزام ، فان كان إيجاد الفعل أفضل وأرجح فهو المندوب ، وان كان ترك الفعل أفضل وأرجح فالفعل هو المكروه .

وقد جعلت الشريعة الإسلامية النوع الاول من مطلوباتها الحد الأدنى لصالح الانسان وزكاة نفسه ويستطيعه كل انسان بغير حرج ولا ارهاق في أحواله الاعتيادية ، لانه روعي فيه اقل الناس قدرة واستعداداً الى الاجابة ، ومن ثم لا يجوز لاي انسان بالغ عاقل في الظروف الاعتيادية النزول عن هذا الحد الأدنى .

(١) صحيح مسلم ج ٥ ص ١٠٨

(٥) رواه الخطيب عن جابر ، انظر الجامع الصغير للسيوطي ج ١ ص ٤٢٧



يتكلم . فمن رسول الله ﷺ مرود فليصل وسكلم ويستم صومه <sup>٨</sup> .  
وفي حديث آخر ان نضر بن سفيان قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : « اجتنبوا وتذاكروا في  
عماهم بمصالحه » فقال أحدهم : أقوم لليل ولا نام . وقال الآخر : ما  
فاصوم ولا فطر . وقال الآخر : ما فلا تروى ماء . فمطلع رسول الله  
ﷺ مقالتهم . قال : « ما والله في لاحت كمنه وتذكركه » لكي أصوم وفطر  
وأصلي وأرقد وروح للماء . من رعب عن سني قبيل من <sup>٩</sup> .

وسر من أن الله سبحانه وتعالى لم يجعل إلهي النفس وتعبات الحسد  
سبيلا للتقرب إليه ولا ليل في له واحد أمر بالقصد ولا اعتدال واعطاء الحسد  
حقه من مائة ، وفي حديثه أن الحديث علي بن حاتم : لأن الحسد مركب  
الروح فيه أعطى مركب عجز الناس عن فهمه افترضه الله عليه

وتخلص من ذلك كله ، مشقة غير مقصودة للشرع ، بل شرعاً من  
أحكام الرخصة ما يدفع ذلك مشقة غير مقصودة ، وحق مشقة مقصودة في  
بعض التكليف غير مقصودة لذاته ، مقصود هو بعمل ، كان فيه مشقة  
مقصد له فيه من مصالح لمكلف .

### حالة الضرورة وأصل رفع الحرج

٣ - وحالة الضرورة في مشقة دفعه وحرج شديده ، ومن ثم فقد عالج  
الشرعة الإسلامية في ضوء أصل رفع الحرج ، فشرع لها من الأحكام ما تدفع  
به كما سنبينه في بحثنا هذا .

#### منهج البحث

٤ - وبعد هذه المقدمة ، لابد من تعريف الضرورة وبين حكام بصورة  
عممة وتعدد حالاتها ، ثم نبيح ذلك من باب أحكام كل حالة وما سدرج فيها من  
جزئيات ، وكل ذلك في مطالبات متتالية .

(٨) رياض الصالحين للنووي ص ٩٢

(٩) رياض الصالحين للنووي ص ٩٢

## لِلتَّالِبِ الْإِفْكَارَ

تعريف الضرورة ، وبيان حكمها وحالاتها

أولاً - تعريف الضرورة

### الضرورة لغة وشرعاً

٥ - ضرورة في اللغة شدة حاجة . وهي من مصدر الإصطرار ، تقول حملني ضرورة على كذا وكذا ، وأصطر فلان كذا وكذا . والإصطرار معناه الإحتياج إلى الشيء (١٠) .

من ضرورة في شرع ، فهي حالة دلحاجة لشئ من المموج شرعاً (١١) . وعرفه بعض فقهاء به نوع لا يمكن تحديده بتناول المموج هلك و قدرب (١٢) .

والتعريف لأول حدود من الشيء وهو الذي لا يتحدد ، لأن تناول المموج شرعاً وهو محدد - عند ضرورة قد يقصد منه دفع الأعداء على الأعراس أو الأموال ، في سببه ، فليس المقصود منه دفع الهلاك عن النفس فقط .

### ثانياً - حكم الضرورة

#### الضرورات تبيح المحظورات

٧ من هو عند فقهاء شافعية في فقهاء الضرورات تبيح المحظورات ، ومعنى ذلك أن حكم ضرورة يحل جميع محظورات سواء على العموم يستفاد من

(١٠) لسان العرب لابن منظور ج ٤ ص ٤٨٣ .

(١١) شرح مجلة الأحكام العدلية نفقيه الاستد على خدراج ١ ص ٣٤

(١٢) لاشته والنظائر للسيوطي ص ٦١



الأحد «ارحصة بني دعت بيها حانة الضرورة فلا تكون حكمها» ادن لإباحة  
 دنماً ، فأجاب ربحه لله عني هذا لإعاز من بقوله «ار المصطر يدي لا يحد من  
 الحلال ما يرد به نفسه ربحه له في أكل الميتة قصداً لرفع الخرج عنه ، رداً  
 لنفسه من الم الحوج . «ار حاف التلف وأمكنه تلافي نفسه» كلها كان مأموراً  
 «احياء نفسه لقوله تعالى «ولا تقتلوا أنفسكم» . ومعنى كلام الشاطي أن أكل  
 ميتة لمصطر يضر آتية من جهتين الأولى من ربحه أن لشارع أدل له فيه بعد  
 لتبجح منه ، ومن هذه الجهة يعتبر مباحاً عني ووجه الترحيص «والإباحة» دن «هي  
 حكم ربحصة التي استدعها حادة الضرورة الثانية» ومصر آتية من جهة نفسه  
 حادة للنفس فيكون مباحاً لأن حادة النفس مأمورة بولاية بني ذكرها . «ووجوب  
 في ضرورة مستفاد» دليل آخر لأنه هو حكم لرحصة هذا .

ومهي ككل من اختلاف في مر هذا التكييف فقهي حكم ما تدعو اليه  
 الضرورة «ار الاتفاق حاصل عني» بمصطر مأدور لأنه عما يتناول الميتة وجوها  
 لما هو محذور في الأصل بضر حادة الضرورة بني هو فيها . وكذا الاتفاق  
 حاصل عني وجوب لأحد ما تدعو به ضرورة في بعض الاحوال كأكل الميتة  
 لمصطر سو ، قبل «ار» وجوب هو حكم ضرورة في هذه الحالة «وقد  
 «ار حكمها هو لإباحة» «ار وجوب مستفاد من دليل آخر

ويخص بها من كالم تقدم «ار قاعدة» ضرورات تبيح المحظورات «  
 بدت عني بمومها وببت عني صاهرها . لأن ضرورة لا يبيح كل  
 محرمة بل عسب «ار» «مقصود» لإباحة هو لإباحة المعروفة وهي ستوء  
 القعن والبرء «ار» عني ربحي وشي ومرفقه . «ار عني رأي الاحاد ومن  
 وفقهم «ار» هذه لإباحة «ار» تبجح المحذور «ار» عني ما قاله شاطي في بعض  
 محرمات «ار» ونعني رفع لاثم فقط في بعض الآخر مع بقاء صفة التحريم فيه .  
 ورأي الاحاد هو «ار ربحه» .

(١٤) ما أفتت الشاطي ج ١ ص ٣٠٧ وما بعدها

### ثالثاً - حالات الضرورة

٧ قل في تعريف الضرورة - الحاجة - الحاجة لتناول مبيع شرعاً .  
وهذا الاختفاء قد يكون بفعل الغير كما في الأكراد والحدود . وقد يكون بسبب  
ظروف حدثة وقوة قاهرة كالتحفظ لبي يكون فيها الأمن و الحاجة بعمدة  
التي يكون فيها الناس .

و مبيع شرعاً لمن مضى في سببه مضطرب قد يكون مضموماً أو  
مشتوراً . قد يكون فطر نفس وفعل وحشة و اطلاق من .  
و عرض من ارتكاب المحصور قد يكون دفع هلاك النفس و تلف المال أو  
ارتكاب محشة .

مضبور - انه في تحديد حالات ضروره قد يكون سبب ضروره و  
ما يتدفع به أو العرض المقصود من دفع ارتكاب المحصور . و يبي محشة  
من سبب حالات ضروره هو ما يدفع به اي مضطرب مضطرب في سببه  
من محشة . و عني هذا - لا سبب من تكون حالات الاضطرار التي سنذكر  
عنها في

- ١ - الاضطرار في سبب المحصور من مضموم و مشهور .
- ٢ - مباشرة المحصور من لأدويه وعبره من مور العلاج
- ٣ - اطلاق النفس وقمل الفاسقة .
- ٤ - اخذ المال أو اطلاقه .
- ٥ - قول الباطل .



## المطلب الثاني

### الاضطرار الى تناول المحظور من مطعوم ومشروب

٨ - حرمت الله بعد لاسلامية بعض الصناعات وشرودب \* وقد ورد  
 هذا التحريم في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، مثل مسه وسم وحبه خبز  
 وخر ونحو ذلك ، فلا يجوز للمسلمون هذه الخدمات في حالة نعمة ولا حنينة  
 ولكن يساح له ذلك في حالة الاضطرار ، قال تعالى : **وإذا حرم عليكم**  
**وسم وحبه الخبز وما أشبهه** ، من سطر غير دغ ولا عاد فلا اثم  
 عليه ان الله عفو رحيم <sup>١٥</sup> وقوله تارك وبعضه <sup>١٦</sup> ولا تأكلوا مما ذكر  
 سم الله عليه وقد فصل لكم حرمه عليكم <sup>١٧</sup> لا ما مضى به <sup>١٨</sup>  
 والاضطرار كما يقول القرطبي <sup>١٩</sup> لا يكون <sup>٢٠</sup> في <sup>٢١</sup> في  
 محض <sup>٢٢</sup> (١٩٧) .

وسكن هل تساح جميع المحصور في حالة الاضطرار سب حرمه شديد  
 ولعطش شديد ولا كراه محي <sup>٢٣</sup> تساح بعض هذه المحصور دون  
 بعض <sup>٢٤</sup>

ف ، فخرصي في نعمة دة فانج الله في حالة الاضطرار جميع الخدمات

(١٥) سورة البقرة الآية ١٧٣

(١٦) سورة الأنعام الآية ١١٩

١٧ جامع الأحكام قبله لا عباد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ،

المشهور بتفسير القرطبي ج ٢ ص ٢٧٥

لعجده عن جميع اسحات ١٨ . وقال بقاء في بعض قوته بعض ١٩ إلا  
ما اضطروا به ٢٠ برز من جميع ماحده كاسته وعيه ٢١ .

وقال ان قدمة حسبي في دمي بعد ان من حبه لا كل من دمه عند  
الاضطرار ٢٢ وكذلك سائر المهورات ٢٣ .

ووقع خلاف هذا العموم . فتقدم قول القرطبي ومن قدمه فيه .  
بعض الاختلاف في حل شرب الخمر عند ضرره ٢٤ . في كل حبه لأدمي  
بيت كما سببه في الفقرتين ٢٥ .

### شرب الخمر لضرورة العطش

٩ - لم يحرم الامام شافعي ولا امام مالك شرب الخمر لضرورة العطش بحقه  
٢٦ . تعطش ٢٧ . حاد في ألم للشافعي ٢٨ . وليس له . أي يضطر . ان يشرب خمرأ  
لأنه تعطش وتجب ٢٩ . وقال مالك معذرا عدم حل الخمر بمضطر ٣٠ لا يريد  
الخمر الا عطشا ٣١ . . والموقف ٣٢ . تعطل عدم حل شرب الخمر في ضرورة  
العطش ٣٣ لا تزوي ولا تدفع عطش بعض لأمر ٣٤ من حل موقفا على  
دفع العطش ٣٥ . قال عدم ٣٦ تدفعه بيجب لأمر ٣٧ . ساج الخمر خمر يدفع  
للمعدة والطاهر ٣٨ . قال من بعد ذلك ٣٩ . الخمر يدفع لعطش ٤٠  
فيسمى القول ٤١ . احتجوا بحدوده . دلالته وردت بعض بني مضطر ٤٢ .

(١٨) تفسير القرطبي ج ٢ ص ٢٣٢

١٩ . تفسير القرطبي ج ٧ ص ٧٣ . وبنه مددت من حيوات خفف بعه  
ويخرج منها ميتة اسك و الخمر ادللحديث شريف

(٢٠) المغني لابن قدامة الحنبلي ج ٨ ص ٥٩٥

(٢١) الام للشافعي ج ٢ ص ٢٥٣

٢٢ . أحكام لقرآن لاس لعربي دسكي ج ١ ص ٥٦

(٢٣) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٥٧

سبيلكه ثغص من صرورة جوع وفسد ماح بمصير شره سحاصر عذ  
عصير دلا ع ٢٥

ومع ف خلاص في حبه ماح عذ ماح ورد عصير دلا ع ٢٥  
مفقون عي حبه ثمرها في حبه مكر د ماحي ٢٥ . عذ مكره ايشه  
المكر لا يجوز م باطل دته و حبه مكره ماح مكره ٢٥

### تناول المضطر لحم الانسان ميت

١٠ - ذهب بانضه و صهره و عذ حور ل ماح حبه م -  
ميت د صاته مخصه و حشر عي عه فلاك جوع ماح في حاشه دسوقي  
المالكي ٥ و ما لامي فلا يجوز سواه و سواه كان حبه م ميت د ماح  
لمضطر ٢٥ و هه المضي قل م حرم صهره ٢٥ و عذ حاشه مفضله  
فقد قدر د كان الميت في حبه ماح م م كاخري مدي حرم د اسلام  
بعير اما حرم اكل م م بعد موته . و د كان ميت معصوم م ٢٥ في حبه م  
لم يجوز اكل لحمه بعد موته . و حجتهم في هذا تفصيل م ماح م م ماح

٢٤ مجموعه عقاوي شيخ اسلام بن تيمية ج ١٤ ص ٤٧١

١٢٥١ (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

٢٦ حاشه القران ل مكره في ج ١ ص ٥٦ . م ماح ج ٢٤ ص ٢٨

(٢٧) الشرح الكبير للدردير و حاشه الدسوقي ج ١ ص ٥٩

(٢٨) معجم فقه ابن حزم ج ١ ص ٥٧

٢٩١ معصوم م م هو الذي لا يجوز قتله كالمسلم و ندمي لا . صدر منه

ما يحجب يقتل

وكذا كلة بعد قتله لانه لا حرمة له ، و « حذر » كلة بعد قتله فكذلك ما بعد موته .  
 وف د كان الميت معصوم لدمه في حياته فإن كان حية بعد موته ينسأى مع  
 حرمة ، وقد جاء في حديث شريفة « كسر عصب ميت لكسر عظم الحي »  
 وكما لا يجوز قتل معصوم بدمه و كلة بعد قتله فكذلك لا يجوز أن حية بعد موته .  
 وأحذر أن واحط من حادثة بالمعصوم كما حرم معصوم بدمه بعد موته وهو  
 قول بعض حادثة ونقول لأصح ولأنه في مذهب شافعي وقدم في  
 الاحتجاج نفوهم أن كلة لا تنافي وحرمة لأن حدث من احتج به مدفوع  
 لا يدل على المنع لأن لكل من اللحم لا من العصب ، و قد مر من حديث بشارة  
 نفس حرمة لافي مقداره بدليل اختلافها في نصاب ونقص ووجوب صيانه  
 الحي عما لا يجب به صيانة الميت (١٣٠) .

### الميتة أو طعام الغير ؟

١١ - ود وحده يضطر فيه ونحوه من محصورات لأصعنة ولاشربة  
 ووحدهما وشرأ للغير ، فأبى بأحد « و » كنه يقدم بدأ طعام الغير  
 على ميتة فيتمونه دونها ، ثم خفف قصه في عقوبة سرقته و نصرت « و »  
 لأدى ذلك لا يصدقه بدمه للصبر و « و » في شيئا من ذلك قدم ميتة  
 وتناول دون طعام الغير (١٣١) . مذهب حنابلة غير المعصوم بدون طعام الغير  
 وبما له كل ميتة حية في معنى « ومن يضطر فأشرب ميتة وحذر لا يعرف  
 مالكة كل ميتة » (١٣٢) ، وكذلك قال شافعي في لأم « ولو اضطر ووجد  
 طعاما لم يؤد له به لم يكن له كل طعام ولا به كل ميتة » (١٣٣) وخجة  
 لهذا يقول أن كل ميتة للصبر و « مسح بعض » ومن لا دمي يحرم « و » حاجته

(١٣٠) المعني ح ٨ ص ٦٠١ - ٦٠٢ ، مجموع شرح مهذب النووي ج ٩ ص ٦١

(١٣١) حاشية الدسوقي ج ٢ ص ١١٦

٣٢ المعني ح ٨ ص ٦١٠

(١٣٣) الأم للشافعي ج ٢ ص ٢٥٢

للمرورة بمنتهى فيه أو العود إلى مخصوص عنه أو من أعمواً إلى غيره <sup>٣٤</sup>.

### الاضطرار في سفر المعصية

١٢ - جرح لا تلبس معصية مثلاً قطع عرقين وقتاً - لا معصوم  
بدم ورناد فحده وحب ذلك لا يجوز - مثلاً معصية فاحشة ضرورية  
جوع و عطش فلهذا لا يشترط الحفظ - معصية لا بد من لا

دفع طهارة وذكاة و... معصية جارية - عدم دفع شيء به  
المحظور - لأنه جرح المعصية لا يصححه - أو به يعقل وجح المحظور - اضطرار  
عولاً به وسير - أو معصية لا بد من جرح - أو ردة قسب ولا ثمناً كال  
من هذه المحظورات <sup>٣٥</sup> - وقتاً فلا بد من جرح - من جرح المحظور - المحظور  
لا يكون غير <sup>٣٦</sup> ولا عداً - أو به يعقل فاحشة شريرة وهو المحظور -  
محظور في حال لا يجوز - وكل ذلك من معاصي في معصية المحظور - واحد  
لا يضطر - جاء في لأم للشافعي رحمه الله - ومن جرح عاصياً يجب به شيء  
محرم الله عز وجل عنه حال لا بد من دفعه - حصل من حرم بضرورة على  
نفسه - لا يكون بضطر عداً ولا عداً ولا معصية بل لا ثمناً <sup>٣٧</sup> - وقال من  
قد مضى في معصية فلا بد من دفعه - من المحظور في سفر معصية لا كال من دينه  
كقسطه المضرب و آتق لقوله تعالى - فمن صد عنه ردة ولا عداً ولا ثمناً  
عائيه <sup>٣٨</sup> - ومن جرح شعبة لا بد منه فلا بد - عند المحظور الشافعي و  
العادي تناول المحرم <sup>(٣٩)</sup>

(٣٤) بلغني ج ٨ ص ٦٠٠

٣٥ - حكام نقد لأم لغري ج ١ ص ٥٥-٥٧ شرح برافق على موطأ

مالك ج ٣ ص ٥٩ معجم فقه ابن حزم ج ١ ص ٥٣

(٣٦) لأم للشافعي ج ٢ ص ٢٥٣

(٣٧) المني ج ٨ ص ٥٩٧

٣٨ - مكر - معصية - حاكم ج ٢ ص ٢٠٤



حياته ، ولا خلاف في صحة ما ذهب إليه ، ولا يجوز ما ذهب إليه عليه ،  
ولا خلاف في هذا أيضاً<sup>٤٠</sup> .

ما في الشبهة من خلاف ما ذهب إليه ، فبعد تحقيقه بين المصنف ذلك  
واعتبره ، ما فيه من عدم صحة ما ذهب إليه ، وعندنا كونه خور  
واعتبره ، ما فيه من عدم صحة ما ذهب إليه ، وعندنا كونه خور  
ما هو من جهة عدم خور ، خلاف من جهة وجوده ، ولا من جهة عدمه ،  
لأنه حق يمنع المصطر من الشيع<sup>٤١</sup> . وعندنا الشافعي ، في ظاهر قوله في  
أنه ، يجوز ما ذهب إليه من عدمه ، ولا من جهة عدمه ، شيع ودون  
من جهة عدمه ، من جهة عدمه ، عندنا كونه خور ، وعندنا كونه  
رواية ، عندنا خور في كونه عدمه ، وعندنا كونه خور ، وعندنا كونه  
د كونه ضرورة مستمرة ، وعندنا كونه خور ، وعندنا كونه خور ،  
مستمرة من الشيع ، وعندنا كونه خور ، عندنا كونه ضرورة  
من قرب ورعي لا يجب ما يثبت فيه ، خلاف في كونه مستمرة ،  
من غير ما يجب به ، وعندنا كونه خور ، وعندنا كونه خور<sup>٤٢</sup> .

١٠٠ ، لأن للشافعي ج ٢ ص ٢٥٢ ، وللعلي ج ٨ ص ٥٩٥

٤١ لا شبهة ونظير من جهة ص ٨٦ ، وبهذه الصفة ، عندنا كونه خور ،  
لأنه ما ذهب إليه ، عندنا كونه خور ، عندنا كونه خور ، عندنا كونه خور ،  
عندنا كونه خور ، عندنا كونه خور ، عندنا كونه خور ، عندنا كونه خور

٤٢ حاشية على الشافعي ج ٢ ص ١١٥ ، ومن غيري ، في حاشية على الشافعي ج ١  
ص ٥٦

٤٣ لأن ج ٢ ص ٢٥٢ . وعندنا كونه خور ، عندنا كونه خور ، عندنا كونه خور ،  
عندنا كونه خور ، عندنا كونه خور ، عندنا كونه خور ، عندنا كونه خور

(٤٤) الشافعي ج ٨ ص ٥٩٥

(٤٥) وما يشبهه حالة استمرار الضرورة ما قاله الفقهاء ، في كونه خور ، عندنا كونه خور

### الترويض من الميتة ونحوها

١٥- وقال يدر لمصنعه أن يرويض من ميتة ونحوها بحذوئه بصريّة  
مستقيمة ثم يسد ذلك على شمس على تفصيل لدى ذكرناه<sup>٥</sup> قال شيخنا  
داخوري ود وحدهم على صرحها . وكذلك في ذلك<sup>٦</sup> وهو أصح  
الروايتين في المذهب الخليلي<sup>(١٦)</sup> .

و واقع به لأصغر من سطحت ميتة ونحوها مع المضطر لأنه قد  
الحرر بمسقطين واحد حذر لمشروع ما قد يحدث فيه ، مادام أن المضطر  
لا يأكل منها لا بعد الضرورة ، وإذا استعصى عليها طرحها كما قد يكون ، وإذا وجد  
مضطر آخر وجب عليه أن يدفعها إليه فلا عوض مادم هو غير محتاج إليها في  
الحال ، كما قال الخيروني<sup>(١٧)</sup> .

### هل يجب على المضطر تناول الميتة ونحوها

١٦- ود كان لمصنعه أكل ميتة ونحوها في حالة الاضطرار ، سواء  
كان هذا الاضطرار نحووع أو عطش في محضه ، وذكره من طائفة فهل يجب عليه  
تناولها أم يجوز له الامتناع من الأكل حتى يموت ؟

قد جمهور العلماء بحب عليه الأكل ويحرم عليه الامتناع ، وإذا امتنع عن  
التحيت لا يوجد فيه حلال لا مدبر وتعدر لأنقل إلى أرض تقدم فيها حكام  
الشريعة وسهل الكسب الحلال حذر للمسلم أن يبدل من بعض هذه المكاسب  
الحبيثة دفعاً للضرورة ، وله أن يبدل ما هو فوق الضرورة في موضع سد  
احاجة لأن الإقصر على ضرورة يؤدي إلى إخراج لشديد وإلى تعطيل مكاسب  
والاعمال ثم إلى إهلاك لأشبهه والتدثر للبطوني ص ٦٠ ، كتاب مدرك  
لأستاذنا محمد أبو زهرة ص ٤٠٠

١٦- أم للشيخ في ج ٢ ص ٢٥٢ ، حاشية الدسوقي ج ٢ ص ١١٥ - ١١٦ .

يعني ج ٨ ص ٥٩٧

(١٧) المفتي ج ٨ ص ٥٩٧



لا كل حق من ثم ورجو . وان شئت فقل عني . وفي هذا من سبعة  
والأصغر عني عني . كما . اسمه في طاهر مذهب الأئمة الأربعة (١٢٨) . وقال  
نصاً . وبعث عني . اصطر . أنا . كما . وشرب . عني . من نفسه . من اصطر . في  
مينة . و . من نفسه . من شرب . و . أنا . كل . عني . من شرب . و . من شرب .  
في تفسير القرطبي عن الإمام مسروق (١٢٩)

ودعيت بعض الشاعرة وهو خروج عن يد سيد رحمة الله عليه ،  
بسمه الامتناع ولا إثم عليه إذا مات ١٥٩ .

١٧ - وأصل الخلاف يرجع إلى تكليف لائحة ذبنة ونحوه عند الاصطغر و هل معنى هذه اللائحة رفع لائم عن يأكل منته مع بعض على حكاك لاصلي وهو "شعيريم" ثم تسمى هذه اللائحة رفع شعيريم على وحملها فاحقة "شعير وده" "قرب محوور الضرورة برفع الشعير غير مخصوص بالاصعقة ولاشبهه وتحميم في حق الماصع من لائحة "شعير وده" وحملها باليد تدعى منسحق حالة ضروره من شعيريم بقوله تسمى اللائحة شعيريم بعد تولدته في وقد فصل بين ما حرّم عليكم . لأن الاستثناء من حظر لائحة "شعير وده" يحرم بخصوص حالة الاحتياط ، وقد تحققت الضرورة من أطراف لتنت على نفس سبب الخواص أو العطش و لا كراهة في تحقق هذه الاعيان المحرمة من لائحة الاصعقة ولاشبهة بلاحقة "شعير وده" في سعة من تساو وده "شعير وده" حتى من أوقفت كان شالاه يكون كأنه من نفسه بعد الاعتناء هذه المحرمات في صارت في حقها مباحة

٤٨ اختصار لاسميه ص ٩٩، والمؤلف للرحمى ٢٤٧ ص ١٥١

(۴۹) فتاویٰ ابن تیمیہ ج ۱ ص ۲۳

(٥٠) تقدير القرطبي ج ٢ ص ٢٣٢

٥١ : «معي ٨ ص ٥٩٦» : المخطوط ٢٦٣ ص ٤٨ : «المجموع شرح الهدى»

النووي ج ٩ ص ٣٧



الفكرة وراء تأثيم المصطر المتعم من كل الميتة وبحوها

١٨ - قلنا لمصطفى عليه السلام في رؤيته ونحوه ووجه ذلك من  
كل واحد منكم إمتناعه ، وعلمه ، وعي في ظهوره من حله بغيره  
تجوز لخصوصه من حله ، وإمتناع من دون حله ، فلهذا نفس بغيره  
منه فاعلم أن فيه معنى فتد نفس ، وفصل نفس لا يجوز نقول لله تعالى  
ولا تقتلوا أنفسكم ، والله كان منكم رحيماً ، والله تعالى يعلي  
بعد ذلك ، فلهذا ، والله تعالى نفس حرماً ، والله تعالى لا يسهل  
إرادته

[illegible]



### المطلب الثالث

الاضطرار الى مباشرة المحظور من الادوية وغيرها في حالة المرض

الكشف والبطر والهمس

[illegible]

٥٦ فتح بابي شهر - ضريح محمد ربي لاس حجر مصقلا في ح ١٠

ص ۱۵۰ و بعد از آن مشبهه در یک بند ص ۱۵۴ تا ۲۶۳

(٥٢) لاشاء والظائر السوطي من ٦٠

وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يَمْنَعُونَ نِسَاءَهُمْ أَنْ يَخْرُجْنَ مِنْ بِلَادِهِمْ وَيُصِيبَنَّ بِلَادَهُمْ  
وَيُحْمَلْنَ فِي حِمْلِهِمْ فَلَا يَسْلَمْنَ مِنْ يَدِهِمْ وَهِيَ أَيْضًا مَوْضِعُ تِلْكَ الْفَرَحَةِ ثُمَّ يَدُورُ  
رَجُلٌ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْنَعُ نِسَاءَهُ أَنْ يَخْرُجْنَ مِنْ بِلَادِهِمْ وَأَيْضًا مَوْضِعُ لَأَنْ يَنْظُرَ الْحَدِيثُ فِي عِلَلِ  
حَدِيثِ أَهْلِ الْعَدَنِ فَيَعْلَمُ أَنَّ حَقَّهُ أَنْ يَدُورَ وَدَلِيلُ خَوْفِهِ هَلَاكُ عِلْمِهِ وَعَدَمُ ذَلِكَ  
لَا يَبَاحُ إِلَّا بِقَدْرِ مَا تَرْتَقِعُ الصَّرُورَةُ بِهِ (٥٨).

### التداوي بالمحرمات

٢١ - لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي عِدَّةٍ مِنْ حَرَمِهِ لِلَّهِ نَعْيٌ مِنَ النِّجَاسَاتِ وَغَيْرِهَا  
فِي حَرَمِهِ لِلَّهِ نَعْيٌ يَرَى بِكُلِّ نَجَسٍ مِنْهُمْ مِثْلُ مَنَعِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ حَرَّمَ  
مِنْ عَقْلِهِ أَنْ يَكُنْ قَوْلُهُ دَلِيلُهُ عَلَى أَنَّ حَرَمَهُ لَأَقُولُ وَأُتَشَبَّهُ  
وَيَبِينُ بِرَاحِيَةِ مَنْ.

### القول الأول - المنع

٢٢ - وَصَحَابَةُ هَذِهِ يَهْوِلُونَ لِمَنْعِهِمْ أَنْ يَدُورُوا فِي حَرَمَاتِ سِوَاهِ كِتَابِ  
الطَّعْمِ وَأَمِنْ مَشْرُوبٍ وَفِي هَذَا حِكْمَةٌ فَقَدْ حَرَّمَ فِي أَعْيُنِهِمْ شَرَحَ بَعْدَهُ  
«لَا يَبَاحُ لِلَّذِي يَمْنَعُ حَرَمَهُ» (٥٩). وَفِي قَدَوْنِي مِنْ تَعْنِيهِ «وَقَدْ سَلَّ عَنْ التَّدَاوِي  
«الْحَرَمِ وَالْحَرَمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْحَرَمَاتِ» هُنَّ بَيِّنَاتٌ لِلصَّرُورَةِ. قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ  
اللَّهُ «لَا يَجُوزُ التَّدَاوِي بِهِ» (٦٠). وَثَبَتَ هَذَا خَوْبٌ قَدْ سَلَّ فِي بَعْضِ  
الْمَعَادِ (٦١). وَهُوَ مَا دَعَا بِهِ «بِكُلِّ مَنْ أَعْرَبِي» سَكَنِي فِي كِتَابِهِ أَحْكَامَ يَقْرَأُ  
بَعْدَ أَنْ يَكُونَ سَجْدَتَيْنِ لَلتَّدَاوِي بِهِ - وَفِي الْحَرَمِ وَالْحَرَمِ (٦١).

٥٨ - المبتدأ ج ١ ص ١٥٦ - ١٥٧. وفي التداوي حادثة ج ٥ ص ٣٤٣٠٣٤٢  
ويجوز الضرر في مراحح عذراء واماثة وللصبي عند مصادره وبعض بصره ما  
ستطاع. ولو حافت الاقتصاد من المرأة فلا حاشي أن يعصدها.

(٥٩) فتاوى ابن تيمية ج ١ ص ٢٧٠

(٦٠) زاد المعاد لابن القيم ج ٣ ص ١١٤

(٦١) أحكام بقرون لاس اعربي سكي ج ١ ص ٥٩

٢٣ و صحاحه هـ بقول في جواب حديثه "كثيره و... في السنة تسوية الشريعة تفيد منع من تدوير الحجارة" و يعنى نص على تحريم تسديدي الحجر فمن هذه الأحكام "و قد لا بد منه في صحبته عن صديق و سويده خفي "أ" سو يسبح من حج فهد و لزم أن يصحبه فقال فما استعمل لله و الله "فقد" أنه من بدو و لكنه دء "و عن في بدو و قال "قد" سول الله يسبح "ب" الله بر بدو و بدو و جعل مكن دء دوء فتدو و قد تدو و حرم و و د ل حجازي في صحبته عن بن مسعود أن لله لم جعل شفاء لها حرم عنها "ج".

وفي باب "التي يسبح" من عن بدو و حيث "و قال بن مسعود في م بعض شفاء أمي فها حرم عنها "د".

٢٤ ومن "ب" صحاحه هـ بقول "كثيره و... في السنة تسوية الشريعة تفيد منع من تدوير الحجارة" و يعنى نص على تحريم تسديدي الحجر فمن هذه الأحكام "و قد لا بد منه في صحبته عن صديق و سويده خفي "أ" سو يسبح من حج فهد و لزم أن يصحبه فقال فما استعمل لله و الله "فقد" أنه من بدو و لكنه دء "و عن في بدو و قال "قد" سول الله يسبح "ب" الله بر بدو و بدو و جعل مكن دء دوء فتدو و قد تدو و حرم و و د ل حجازي في صحبته عن بن مسعود أن لله لم جعل شفاء لها حرم عنها "ج".

(٦٢) صحيح مسلم ج ١٣ ص ١٥٢

١٦٣ سنن لأوطان للشوكاني ج ٨ ص ٢٠٣ "رد بعد ج ٣ ص ١١٤

٦٤ بيل لأوطان للشوكاني ج ٨ ص ٢٠٣ "هناوى بن نيمية ج ١ ص ٢٧٠

رد بعد ج ٣ ص ١١٤

[illegible]

القول الثاني - الجمود

[illegible]

٦٥ فتاوى من تجميعه ١٣ ص ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦٨ - ٢٧٠

(٦٦) معجم فقه ابن حرم الظاهري، ترتيب جده مؤلفه وفقه الاسلامي

جامعة دمشق ج ١ ص ٣٤٥

(٦٧) المرحوم السابق ج ١ ص ٣٥٣

١٦٨، ترجمه الله تعالى ١٧ = ٢٥٢





هذا لاستدلال الشافعية قسواً بحساب ورث الخمرات - عند الخمر -  
على بور لاس . وهي حجة مسلمة . في رده على بور . وكان مقتضى  
القياس القول بوجه ثمة وفي الخمر عند ضروره . ولكن لم يعد جمهورهم  
للمقتضى كما سنبينه في الفقرة التالية .

٢٨ أما الخمر ، فقد فاق حور شره لاسغة الفقه . لم يجدوا سبيغاً  
به من اسوثر الطهارة . فقد فاء . وعصاً بلفظة . ولم يجد شيئاً يسبغ به  
لا خمر . فله ساعف به بلا خلاف . بل عليه شافعي . وتفق عليه فقهاء  
الشافعية . بل قوبل . حب عليه ذلك معبى . وحو . من سلامة من دوت  
بهذه لاسغة قطعه خلاف ثمة وفي وشرهم بنعش ٢٤ .

٢٩ ولكنهم خلتوا في حور الشر . والشر وسائر مكروبات  
مجمهورهم لا يخبرون سدوي . وقوله هو المدعى . يصحح عند الشافعية .  
وحديث حديث الذي روى عنه في صحيحه . وقد ذكرناه في الفقرة ٢٣ .  
فلا بعيدة . وبعضهم غير ثمة وفي ٢٥ . ووجهه عند بعض . على ما  
أرى . القياس على رده شره . لاس سعت لا غير موصى من قبله  
عربة الثابت حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي روى عنه . وذكرناه في فقره  
السنة .

### ٣- تحرير محل الخلاف بين الشافعية

قلت ان ثلث الخمر وسائر مكروبات التذوي بموع عند جمهور  
الشافعية . حائر عند بعضهم . وثمة من قال هو فوه . والمذبح يتأمن أي  
مقدروا ان لم يسكر به المريض . وحق قوله . حور . شمل في مفسد روى  
يصل به سكر . ثم يصفه حور . ذلك وما جاء قوله . مذبح . وحقه . مصقلاً .  
ولكن وجدت في كتاب لاء الشافعي . حمد الله تعالى ما تبين أنه في هذه

٧٣ المجموع ج ٩ ص ٥٠ ٥١

(٧٤) المجموع ج ٤٩ ص ٤٩-٥٠

بأسائه ، قول رحمه الله : « وقيل - من ضرور وحباً لئلا ينحصر الأصل  
 من ضرر مدعي يقول به أن من عدمه » ، أو يكون هو من من عدمه « كما ينظر »  
 من كان به مثل هذا لا بأساً كان ، شرب كذا ، و كذا ، لا يحسن ما  
 لا يثبت لكل كذا أو شرب كذا ، فيكون كذا ، كان مدعي وشبهه به ، يمكن جبراً  
 منع منها سكرته ، و شيئاً يذهب العقل من محرمات و غيرها في  
 مدعي العقل بحرمه . ١٠٠٠ « يسمع غير نفس و ثوب في بيت محرم » ٧٥ .  
 والنصاهر من هذا يقول : « ممنوع عنه لأمام الشافعي بدون المقدر  
 الذي يسكر لا المقدر الذي لا يسكر » ، فعون جمهور الشافعية يسمع التذوي  
 « لهم وسائر يسكرت محرم » ، في حرمه ، « على المقدر الذي يسكر لا على  
 المقدر الذي لا يسكر » ، « ما قولهم » ، « وطاهر » ، « به محرم على طلاقه  
 أي على المقدر الذي يسكر » ، « الذي لا يسكر » ، « لا يسكر حسبته على التقدير  
 على المقدر الذي لا يسكر » ، « لأن لأمام السووي في مجموعته جعل قولهم مقابل  
 قول مانعين ، وعلى هذا ، فالخلاف ، « إذن » ، « بين في قضية يحصر في سؤل  
 مقدر الذي يسكر » ، « بعضهم يقول » ، « حوا » ، « وأكثرهم يقول » ، « يسمع » ، « وقول  
 مانعين هو يذهب إلى قضا » .

وإذا تجرد عن الخلاف ، « فيه خلاف » ، « في نصراء » ، « هي » ، « لا بأس عليه  
 أثر مهم في مسألة التذوي » ، « لهم » ، « لا بأس في سكر » ، « لا » ، « ولا يكره عقاب  
 قدسية وفي أوقات متسعة » ، « وعلى دفعات » ، « وقد تعين لهم ذلك » ، « لهم نص في أن  
 يتسبون منه » ، « حسب حال في استعمال لأدوية » ، « إلا بالمقدور » ، « لا تسكره » ،  
 فيكون تناوله جائزاً على القولين .

### ٣١- تناول المحرم لتسهيل الشفاء

« وكما في تناول المحرم لتسهيل الشفاء » ، « وفي ذلك تأخير » ، « على ما يعوله  
 الطبيب » ، « بعد أن » ، « فمن ضرور للمريض مدعي به » ، « أن لا يضره » ، « السووي »

(٧٥) الام للشافعي ج ٢ ص ٢٥٣



من كلاله في المعمره (٣٠) • وايضا تعد قدام في تعريف الضرورة انها  
 اتحاد الملهة بسوء المصوع شرعا ، ولا شك ان حياه المريض حاله منجله  
 الى سوان ما هو مصوع شرعا ، لان في عدم مداوى المريض يخاف عليه  
 ازدياد المرض وازدياد الضعف ثم الهلاك ، والخوف من ذلك يجعل المريض  
 من حالات الضرورة ، فان اسفه من حصرم • حده ضروره • لا يبقى  
 يوما وبينه لا يجد فيها ما ياكل او ما يشرب وحتى الضعف المؤدى الى  
 ان يمضى الى الموت ، (٧٦) • فليس ، ادن ، حده الضرورة هلاكة  
 الاسنان حالا اذا لم يتناول المحصور بل يسئل ايضا الضعف الذي يعصيب  
 المصفر ويرداد هذا الضعف بتركه سوان المحصور حتى يسلمه هذا الضعف  
 الى الهلاك • ويؤيد قوب هذا ما قاله صاحب المص • • • فان الضرورة  
 المبيحه هي التي يخاف الضعف بها ان يترك الاكل • قال احمد • اذا كان  
 يخشى على نفسه سواء كان من جوع او يخاف ان يترك الاكل عجز عن  
 استئصاله عن الرفعه فلهك أو يعجز عن تركه فلهك ، (٧٧) •

فانما يحل على ان حياه المريض تدخل في معنى الضرورة ونعبر من  
 حالها ، وما دام انها من حالات الضرورة فانها يسمح المحطور ، اد لا فرق  
 بين ضروره وضروره ما دام معنى الاضطراب الى المحطور موجودا ليهما •  
 يؤيد ذلك ان قوب الله سارث ومعالى • الا ما اضطررتم • استثنى اضطورات  
 من اسع واستحرم عند الاضطراب ومن ينقل ومن ينفذ الاضطراب بضروره  
 الجوع او العطش ، فمضى ، ادن ، حمله على الاطلاق فبدخل فيه الاضطراب  
 الى المحطور لفرض التدوى •

أما حجه المامنين بان أكل امته وجوها في المحصنة يربل الجوع  
 نفس بخلاف ادواء المحرم اد لا يتعين حصول الشفاء به ، وجواب انه يكفي

(٧٨) معجم ابن حزم الطاهري ج ١ ص ٥٣ •

(٧٩) المعنى ج ٨ ص ٥٩٥ - ٥٩٦ •

عليه انفس بالشفاء به على رأى أهل العلم بالطب والعلاج ، لأن عليه انفس  
معرضة في المروع والمعدلات ، ولأنه لا طريق الى معرفته حقيقة يعتبر  
فيه عاب ان رأى ، كما يقول انفعيه السرحسى في مبسوطه<sup>(٨٠)</sup> ، والدواء هنا  
لا طريق الى معرفته حقيقة من جهة معرفته انشفاء به على وجه اليقين ، فلا  
نفس ان دواء يمكن انقطع على وجه اليقين ان انشفاء يحصل به . و  
وحد سى من الادوية على هذه الصورة فهو بدر وانعبره بلعاب اشباع  
لا مدد ، وان حجة امامين بان اية وبحوث معين انكها طريق لاراله  
صرورة الحق بحال الادوية المحرمة فان ماويلها لا يتعين طريق انشفاء ،  
فان جواب ان اشرف لاسحة دونها عدم وجود ما يقوم مقامه ، ومهد  
اشرف يتعين ماويلها طريق حصول انشفاء في عاب انفس ، فيجوز تماويلها  
بدفع صرورة المرض ، لأن عليه انفس بالشفاء بها يكفى كما بنا .

٣٥ - اما عن اسباب اسية وهى دلالة الاحاديث السريعة الى احج  
بها المأمور ، فان هذه الاحاديث صحيحة ولكن ليست دلالة على انسج  
دالة وضعه ، ان يمكن حملها على غير حجة بصرورة بل يوجد دواء صالح  
يعنى عن الدواء المحرم ويقوم مقامه ، وقد بان بهذا التاويل الشافعية<sup>(٨١)</sup>  
وهو تاويل صالح مقبول ، والدليل اذا ورد عليه الاحتمال لم يكن حجة  
مستند به في موضع الخلاف .

٣٦ . وعلى هذا ، فمدى تر حجة هو اسحة المحظورات الى مدوى  
يشرف ان يكون المرض محتوق ولا يوجد دواء صالح يقوم مقام الدواء المحظور ،  
وان يشير أهل العلم بالطب ان هذا الدواء يؤدى الى شفاء في عاب انفس ،  
وان يكون التناوب مع قدر ما تدفع به صرورة المرض وان طابت مدة

(٨٠) المبسوط ج ٢٤ ص ٥٠ .

(٨١) المجموع لتبوى ج ٩ ص ٤٩ ، وقبض عدد شرح الحامع

الصغير للصاوي ج ٢ ص ٢١٦ .

انه دوى • هدا ، وقد يكون من العقيد هدا ان ادكر اى سبب اكتر من طيب  
 من حدث مرضى لا دواء به الا الحمر ، فتوا علمهم بوجود مثل هدا المرض  
 حتى يؤمنوا هدا •

### الدواء المزوج بمسكر

٣٧ - يوجد ادوية فيها مواد كحولية وغيرها من المسكرات ، وقد  
 يصنعها بعض الاطباء بمرضى ، فهل يجوز دواءهم بها ؟ والجواب ان ذلك  
 حدث ضروره امرضى ، بشرط اى ذكرها فى ترجيحها ، خارج ما فيها •  
 اما فى غير حالة ضروره ، فان يكون الاحتياج اليها قائما وان لم يمنع  
 حال الضروره ، فهل يجوز فى هذه الحاله ؟ الظاهر فى الجواب قياسا على  
 ما فيه العقيد فى استحاله الاحتساء ، فى البدائع للكاتبين المحققين ، وهو  
 يروى عن الامام محمد بن الحسن اشياى : ان الاحتساء لما استحدثت  
 وسدت اوصافها ومعانيها خرجت عن كونها نجسة لانها اسم لذات موصوفه  
 فسدتم ببداهم اوصاف وصارت كالحمر اذا تحللت <sup>(٨٢)</sup> • وقال ابن  
 حزم الظاهري : انما سجدت صفت على الاحتساء او احترام فطهر عنه الاسم  
 اذ وردت له احكام فيه وانقل الى اسم آخر وارد على حلال طاهر فليس  
 هو ذنب الاحتساء ولا احترام من قد صار شيئا اخر <sup>(٨٣)</sup> • ومعنى سجدت  
 اشياء اذا تغير واصححت وتبدل الى شىء آخر زالت الاحكام التى كانت  
 معتقه به قبل تغيره واستحاله • والمسكر اذا مرح بدواء وكان فعلا  
 بدواء كثيرا ، واستحال فى هذا الدواء وذهب اثره لم يكن عدوا فى هذه  
 الحاله مسكرا وانما دواء طاهر ذات فيه شىء من المسكر واصححت فيه ،

(٨٢) البدائع ج ١ ص ٨٥ •

(٨٣) مجمع فقه ابن حزم الظاهري ج ٢ ص ١٠١٢ •

فيجوز شربه ، لأن الاستحادة كما يكون بالأحرار وبطبيخ يكون بالمرح  
 «سائل» قال ابن العربي السلي . إذا احتاج إلى اداوى يمينه ، فلا يحلو  
 أن يحتاج إلى استعمالها فإنه يمينه ، أو يستعملها بحرفة فإن تعيرت  
 بالأحرار ، فقد قال ابن حبيب يجوز اداوى بها واصلاد<sup>(٨٥)</sup> .  
 فهذا تعير واستحادة بالأحرار . وفي المجموع للتووي في صحيح  
 وروى فيه حره من لحم آدمي واسهلكت ، لا يحرم الصبي لأنه صار  
 مستهلكا فهو كسوء وغيره إذا وقع في فلتين من إماء فإنه يجوز استعماله  
 ما لم يتعير لأن رسول صار باستهلاكه كالمعتوم<sup>(٨٦)</sup> . وقال ابن يمينه  
 رحمه الله تعالى . واحتثت أسي حرمة الله تعالى كآية ودم وحرم تحرير  
 وجوز ذلك إذا وقعت في ماله أو سائل آخر واستهلكته بأن تعرفت إخراجها  
 وأصححت في أسائل ثم سق هناك منه ولا دم ولا لحم حرير ، والحرير  
 إذا استهلكته في المنافع بأن رأت عيبها وأصححت لم يكن اشتراب بهذا  
 مانع شاربيا للحرير<sup>(٨٧)</sup> . ومن هذه الأقوال التي ذكرها الفقهاء ، يحصل  
 لما أن استحادات والعجائز وسائر الأعيان المحرمة إذا دانت واستهلك في  
 مانع أو طيب مع غيرها أو أحرم وبإتلافها الأولى حرج عن  
 اسمائها الأولى ولم تكن هي نفسها من الاستحادة بل شيء آخر طاهر ولم  
 يلحق استعمالها التحريم . وعلى هذا فمواد الكحوية وغيره من المواد  
 المسكرة إذا كانت قليلة في الدواء بحيث أنها أنت فيه واستهلكته فيه ولم  
 يبق لها أثر ولا رائحة ولا طعم ، فتعذر بحكم استحادة التي استباحات إلى  
 شيء آخر سبب الاداءه أو الأحرار أو الطبخ ، فيسقط عنها صفة التحريم  
 وبالتالي يجوز شرب مثل هذا الدواء .

(٨٤) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٥٩ .

(٨٥) المجموع للتووي ج ٩ ص ٦٢ .

(٨٦) فتاوى ابن تيمية ج ١ ص ٢٠ .



## استعمال اعضاء الميت في معالجه الحي

٣٨ - قد تكون هناك ضرورة لاستعمال اعضاء الميت في علاج المريض ، كترقيع فرييه فرييه ميت حديث الوفاة ، او تسريع اي جزء آخر من ميت واستعماله في علاج مريض يخشى عليه الهلاك او تلف عصب من اعضاءه ، فهل يجوز ذلك ضرورة المرض ام لا ؟

الظاهر لي ان جواب فيسا على « ذهب انه فريق من الفقهاء من اباحه اكل الميت بالمصطر في المحصه » لانه اذا حار اكل الميت بضرورة انجوع حار الاسراع بمص اخرائه بدفع الهلاك عن المريض او عن جسده من اخرائه . وقد يقال هنا ان اباحه اكل الميت بالمصطر في المحصه بكونه يدفع عنه انجوع يقينا وليس الامر كذلك في المعالجة باستعمال بعض اعضاء الميت والحواب هو ما قلناه ان عليه انفس « سجد وشفاء بكمي » . وقد يقال ايضا اذا حار استعمال اعضاء الميت لدفع الهلاك عن نفس المريض فليست يجوز بدفع لمص عصب من اعضاءه « وحواب ان حرمة الاعضاء كحرمة انفس تبعها كما قال الفقهاء » ولذلك كان التهديد بانلاف عصب من الاسن اكرها ملجأ كتهديده « لاناف عصبه وبيع لمكره من محصور » .

هذا وان « استعبرته من اباحه استعمال اعضاء الميت في معالجة مريض » يشترط فيه قيام حانة ضرورة المرض اي عدم وجود علاج مباح يقوم مقامه وان يطلب على الطن حصول الشفاء به في عاب الطن على ما مرره اهل انحرية العدول .

## المطلب الرابع

الاضطرار الى اتلاف النفس او ارتكاب العاصيه

### الفرع الاول

الاضطرار الى اتلاف النفس

#### القاعدة

٣٩ - اتقده ها . لا يجوز لمصطر في غيره المعصوم الدم يدهم  
الهلاك عن نفسه • والاستثناء الضيق يجوز •

ومبررات هذه القاعدة ، ان من اسير عليه في احرمه وعصمه ادم  
ويس ابقاء حياته ماوى من ادم حياه غيره فيكون منه بمير حق والله تعالى  
يقول • ولا تقتلوا النفس التى حرم الله الا باحق • وكونه مصطرا الى  
اتلاف نفس اسير لا يبرر به هذا الاتلاف لان الاضطرار لا يبطل حق اسير  
في الحياه ، وادا كان مكرها على اتلاف نفس اسير وقد علم بهذا الاكراه ،  
فلا يبرر به ذلك اتلاف نفس اسير ، اذ ليس من حق المظلوم ان يعظم غيره  
اسرى ، وانقل من اشد امدام فلا يجوز •

الا ان هذه القاعدة تحتاج الى شيء من التمهيد وكذلك الاسماء  
بيان احكام بعض ما يندرج تحتهما من جريئات •

#### الاكراه على القتل

٤٠ - من اكراه على قتل غيره اكراه ملحئا لم يحل به ارتكاب جريمة  
القتل لان الاضطرار لا يسقط حرمة القتل ولا يرفع الاثم عن القاتل ولو  
كان مصطرا باكراه او بمحمصة او بمير ذلك • وبهذا قال الفقهاء من محلل  
المداهب ولا اعلم فيه خلافا (٨٧) •

(٨٧) المعنى ح ٧ ص ٦٤٥ . استنبط ح ٢٤ ص ٧٦ احكام القرانه  
لان العربى ح ٣ ص ١١٦٥ . معجم لغة ابن خرم ح ١ ص ٧٤ •

الا انهم اخضعوا في القصاص ، على ايها يجب ؟ على المكره الامر  
ام على المكره المباشر ، ام عليهما معا ؟ ام لا يجب على واحد منهما ؟ اقول  
عند الفقهاء :

اقول الأول - على المكره المباشر ، وهذا ما ذهب اليه الامام زهير من  
الحنفية .

اقول الثاني - على المكره الامر وعلى المكره المباشر ، وهذا ما ذهب اليه  
الحنفية والشيكية ومن وافقهم . وعند الشافعية على المكره

الأمر المباشر فوالا اظهرهما القصاص على ما ذكر الزملي .

اقول الثالث - على المكره الأمر ، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد .

اقول الرابع - لا قصاص على احدهما وبلى يجب ايديه على المكره الامر

وهذا قول أبي يوسف .

#### ادله الاقوال (٨٨)

٤١ - ادبه القول الأول ، ان الله سبحانه وعصى قال : ومن قتل  
مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا ، والمراد بالسلطان استيلاء القصاص من  
القتل ، والمكره المباشر هو القاتل حقيقة ، لأن القتل فعل مادي هو اضرار  
روح انسان حتى وقد تحقق منه فيكون هو القاتل حقيقة ، ولذلك يلحقه  
ثم القتل فيجب ان يلحقه حكم القتل وهو القصاص لأنه قتله عمدا عدوانا .  
وكون المكره في حالة ضرورة لا يصلح حجة لاستقاط القصاص عنه ، لأن  
الاضطرار قد يرفع الاتم عن المضطر مع بقاء حكم فعله لحق الغير كما في  
سور المضطر طعم الغير في المحضه فان اضطراره يرفع عنه الاتم ولا يرفع

(٨٨) بهامشه المحتاج بترميز ج ٧ ص ٢٤٥ - ٢٤٦ يعني ج ٧  
ص ٦٤٥ ، شرح العمدة ص ٥٠٤ المسبوط ج ٢٤ ص ٣٦ وما بعدها حاشية  
المسوق ج ٤ ص ٢٤٥ .

عنه حكم اتلافه مال الغير فيصير صاماً ، وفي القتل لا يسقط الأثم عن  
امكره المباشر فإن لا يسقط عنه حكم القتل وهو انقصا اولى .

٤٣ - اما ادله القول الثاني فهي ان المكره الامر قد سبب الى ائصال  
اعمد العدوان بما يقضي الى ائصال عمدا فوجب عليه انقصا كشهود  
انقصا اذا رحموا عن شهادتهم يجب عليهم انقصا لتسليم في قتل  
ائمهم شهادتهم الكاذبه . واما المكره المباشر فلاه بائس ائصال عمدا وظلما  
يستبقى حياته فاشبه ما لو قتله في محبسه واكن بحمه يسبقى حياته ،  
فلا يكون له عذر مسقط لانقصا فصلا عن ان ائصال وهو ارحام روح  
اسان حتى قد صدر منه فعلا فيكون هو اعاس حقيقه وذلك لا يسقط عنه  
الائم كما قال اصحاب ائصول الاول . والاحتجاج بالاكراه لا يقع هـ لأن  
الأكراه لم يسمه احياره ولا صمف قصده واما وجه احياره الى قتل  
الارى يسمى بذلك نفسه فيسمى ان يجب عليه انقصا .

٤٣ - واما حجه القول الثالث فهي ان امكره اسامر مضطر الى قتل ،  
واضطراؤه بحمسه كلاله بيد امكره الامر ، وانقصا بما يجب عني  
مسئعيل الاله لا عني الاله نفسه . يد عني ذلك ان اتقاعه في الاملاف  
ان انقصا يجب على امبسر دون المسب ، وفي حجه الاكراه الملحقه على  
اتلاف مال الغير ، انقصا يجب على المسب لا على المبر ، فعلم من هذا  
ان الاملاف مسوب الى المكره الامر ، ولا وجه بهذه انسه الا باعتبار  
امكره المباشر به بيد المكره الامر ، فكذلك احكم في القتل في حجه  
الأكراه باعتبار ان المكره امبسر صار كلاله بيد المكره الامر ، لان الاسان  
يصلح ان يكون آله بيد غيره في حريمه القتل بان يلقيه على غيره فيقتله  
وعني هذا لا يكون عني المكره المباشر من حكم القتل شيء لا نقصا ولا ديه  
ولا كفاره . وهاء الأثم على امكره امبسر لا يد عني انقصا حكم ائصال  
في حقه لانهما قد عترقا ، ألا يرى لو قال اسامر لغيره اقطع يدى لقطعها

كان مباشر امامور انما ، قطع ولا شئ عليه من حكم القطع لجعل الامر  
كأنه هو المقاطع بيده واعتبار مباشر انه القطع .

٤٤ - وان حجة القول الرابع فهي ان هذه الائم هي حق المكره المباشر  
دين على ان فعل القتل كله لم يصح مسووا الى المكره الامر ، وانقصص  
لا يحجب الا بمباشرة عامة بعض القتل ، وقد اقدم ذلك من المكره الامر  
حقبه وحكمه فلا يلزمه انقصص وانما يؤخذ بحكم القتل فيما ثبت مع  
الشبهات وهو الدية .

٤٥ - وارجح من هذه الأقوال ، على ما يبدو في ، القول الثاني ،  
فيجب انقصص على الابن ، المكره الامر والمكره المباشر ، لانهما يملكان  
التشريك في الحرمة ، الأول مقصده الكامل للمقتل العمد العدوان ونسبته  
به ، والثاني بمباشرة القتل فعلا . ولان في انقصص انقصص عليهما بحقيقة  
لحكمه انقصص وهو ارحر ، وسدا لذرائع الشر والعدوان ، كما في  
انقصصه يفتون بالواحد قصاص تحقيق معنى ارحر في قتلهم وسدا لدرج  
الشر وانقصص .

#### الأكراه على الشهادة الموجهة للقصاص

٤٦ - الأكراه على الشهادة الكاذبة التي توجب انقصص لا يبيحها  
الأكراه فلا يجوز بمسلم ان يقدم على ذلك وان كان اسما . لان  
هذا الشهادة سبب قتل الرى ، والأكراه على القتل كما قلنا لا يجيز  
القتل ، فكذلك يؤدي اليه . فان شهد مكرها او شهد انان على وجه  
الأكراه بان قلنا هو القاتل عمدا عدوا ، وكانا يعلمان انه رى ، وحكم  
انقصص بانقصص عليه وهذا فعلا ثم ظهر وجه الحق في المسألة كأن اعترف  
اشهادان يكذب شهادتهما ، فقباس قول الفقهاء وجوب اقامة انقصص عليهما  
على من اكراههما او عليهما جميعا حسب اقوال الفقهاء انى ذكرها في  
الأكراه على القتل .

## قتل الإنسان في الخصومة

٤٧ - وفي حالة ضروره الجوع لا يجوز للمضطر قتل معصوم ادم  
لكل لحمه ولا خلاف في هذا ، لانه منه فلا يجوز ان يفتى نفسه بانلاف  
غيره . وفي مباح ادم كالحربي والمريد خلاف بين الفقهاء ، منه جمهورهم  
واباحه بعضهم<sup>(٨٩)</sup> .

## القاء ركب السفينة

٤٨ - ومن حالات الاصرار التي لا يباح فيها اطلاق النفس ابرئته ،  
ما فانه الفقهاء في السفينة التي يوشك ان تغرق نزل حمولتها من اركاب  
انه لا يجوز اثناء بعض ركبها في البحر سحبيص اسفينة ومن يبقى من  
ركبها من اسرى ، لان القاءهم في البحر اطلاق لهم واهلاك لاقتسم فلا  
يجوز<sup>(٩٠)</sup> . ولكن يجوز القاء الامنة كما سذكره .

## ترس العدو بالمسلمين

٤٩ - ويجوز للضرورة - على وجه الاستثناء - مباشرة ما يؤدي الى  
قتل معصوم ادم ، قال ابن قدامة الحبلى . ولكن لو ترس العدو بمسلم  
ودعت احبائه الى رميهم للحوف على المسلمين ، ح - بمسلمين رميهم لانه  
حالة ضروره<sup>(٩١)</sup> . ومثل اخر من هذا الحوار الاستثنائي بقاعده تحمل  
الضرر الخاص بدفع الضرر العام ، وفي النساء والنفقات للحموى . حوار  
ارمى الى كفار ترموا بصبيان المسلمين ، لان هذا من قبيل تحمل الضرر

---

(٨٩) انظر ج ٨ ص ٦٠١ - ٦٠٢ ، مسوط ج ٢٤ ص ٤٨ . المجموع  
ج ٩ ص ٤١ وما بعدها .  
(٩٠) قواعد الاحكام للعر بن عبد السلام ج ١ ص ٩١ .  
(٩١) المضي ج ٨ ص ٤٥٠ .

الخاص بدفع الضرر العام<sup>(٩٢)</sup> . وحوار ما ذكره محل اتفاق بين الفقهاء  
عني ما ذكره الامام ابن تيمية<sup>(٩٣)</sup> . وانواع ان هذا الاستد معقول وهو  
من موارد الحرب ومصيبات الناس ومن ضرورات حفظ دار الاسلام ،  
وما ذكره الحموي في تعليقه اشارة واضحة الى ان استيلاء الكفرة على  
دير المسلمين يعسر في نظر الشرع اشد ضررا من قتل النفوس ، لان في  
استيلائهم عني بلاد المسلمين ادلا لا لمسلمين ومعقلا لاحكام الدين واعلاء  
كلمة الكفر ابي من حفي ان يكون اسفلى ، وكل ذلك ضرر عظيم عام  
يجب دفعه وبو بارتداد نفوس بعض المسلمين لانه بالنسبة لذلك الضرر ضرر  
خاص واحف منه .

### قتل الصائل في حالة الدفاع الشرعي

٥٠ - الصائل من يمدى على نفس الغير او عرصه او ماله ، فيجوز  
للمعتدى عليه ، ويسميه الفقهاء ، انصول عليه ، ان يدفع هذا الاعتداء ،  
يدفع به ولو بقتله اذا عين القتل طريقا لدفع اعتدائه . لان المعتدى عليه  
يعسر في حالة دفاع شرعي وفي حالة ضرورة لدفع هذا الاعتداء بنفسه  
لا بواسطة اسلطة اعمامه ، قال ابن فدامة الحبلى وهو يكلم عن يدخل  
بيت غيره يريد قتل صاحب البيت . ان لم يمكنه دفعه الا بقتل او حرق  
ان ينداء بقتل ان لم يقتله فله ضرره بما يقتله او يقطع طريقه . وما اشد  
مه فهو هذر لانه تنف بدفع شره فلم يصمه كالسعي ولاسه اضطر  
صاحب الدار الى قتله فصار كالمقاتل لنفسه . . . ثم قال . وكل من عرص  
لاسان يريد ماله او نفسه فحكمه ما ذكرنا فيمن دخل منزله . الخ<sup>(٩٤)</sup> .

(٩٢) الاتيابه والنفقات للحموي ص ٤٣

(٩٣) فتاوى ابن تيمية ج ٤ ص ٢٩٩ .

(٩٤) المعنى ج ٨ ص ٢٣٠ .

## شروط الدفاع الشرعى

٥١ - ويشترط لوجود حابه الدفاع الشرعى انى تتيح دفع الصائل المسمى ولو باقتل عد الاقتصاء ان يكون هناك اعتداء حال على النفس او العرض او المال لا يجد معه المسمى عليه مسحه من الوقت بالانجاء الى السطه العامة بحمايته كما لا يجد وسيله اخرى غير الدفاع بما يستطيعه لرد هذا الاعتداء ، ولكن لا يشترط ان يقع الاعتداء فعلا بل يكفى ان تكون حابه الصائل تدل على انه مسمى<sup>(٩٥)</sup> . وبهذه الشروط احد دوائر المعويات العرفى رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ لوجود حابه الدفاع الشرعى<sup>(٩٦)</sup> .

## السند الشرعى لحق الدفاع الشرعى

٥٢ - نفس الاساس فى اشريعه الاسلاميه مصونه ومحترمة وكذلك عرصه وماله ، جاء فى الحديث الشريف عن النبى صلى الله عليه وسلم :  
 كن المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله \* ولهذا فان المسلم يسمع بحمايه اشريعه الاسلاميه ، والدمي كالمسلم فى هذه الحمايه ، قال علي

(٩٥) المسمى ج ٨ ص ٢٣٠ ، اشريع الحمايه الاسلاميه موضحه  
 عبدالقادر عودة ج ١ ص ٤٧٨ وما بعدها .

(٩٦) فقد نصبت اماده (٤٢) من قانون المعونات العرفى رقم  
 (١١١) لسنة ١٩٦٩ على الآتى

١ - لا حرجه اذا وقع المصن سيمعلا حرج \* ج ١ ص ١٥٠ على ويوجد  
 هذا الحق اذا توافرت الشروط الآتية

١ - ان واجه تدافع حرج حال من حرجه على نفس و على المال \*  
 اعقد فبام هذا الخطر وكان اعتدائه مسببا على اسباب معقوله \*

٢ - ان يتعدر عليه الانجاء الى السلطات ادمه لايذاء هذا حرج فى الوقف  
 المتأصيه \*

٣ - لا يكون امامه وسيله اخرى دفع هذا حرج ويستوى فى قيم  
 هذا الحق ان يكون الشهديد فى الخطر موجه الى نفس المدافع او ماله  
 او موجه الى نفس الغير او ماله \*



من ابي طالب رضى الله عنه : اما قبلوا بعد ابدته تكون اموالهم كما موانا  
ودماؤهم كدمائنا (٩٧) •

وما كانت الشريعة الاسلامية حمى نفس الانسان وعرضه وماله فقد  
وصف انما عام على الكافة بعدم الاعتداء على الغير ، ومن احل بهذا  
الالتزام وجب عليه العقاب •

والمحافظة على النفس ورد الاعتداء عنهم من واجب السلطة العامة  
وهي تقوم بذلك وهذا هو الاصل ، ولكن في حالة الضرورة ، وحيث  
لا يستطيع المعتدى عليه اللجوء الى السلطة العامة ، أدت الشريعة للمعتدى  
عليه ان يرد الاعتداء عن نفسه بنفسه وتو ادى الى حرج المعتدى او نفسه ، من  
على ذلك ما جاء في الحديث الصحيح ان يعلى بن ابي طالب قاتل رجلا فمضى  
احدهما صاحبه فاستزع يده من فمه فرغ نسيته فاحتسما الى النبي صلى الله  
عنه وسلم فقال : أيمن احذكم كما بعض القتل ، لا دية (٩٨) • وفي  
حديث آخر عن النبي صلى الله عليه وسلم : من قتل دون نفسه فهو شهيد ،  
ومن قتل دون أهله فهو شهيد ، ومن قتل دون ماله فهو شهيد (٩٩) ،  
واسلم اما يقتل شهيدا اذا كان محقا في قتله ، ومعنى ذلك كله ان  
الشريعة الاسلامية تقرر حق الدفاع الشرعى لمن وقع عليه الاعتداء او  
يعرض لهذا الاعتداء •

الدفاع الشرعى عن الغير وسننه الشرعى

٥٣ - والدفع الشرعى بمعنى الذى يسهل لا يقصر على من وقع عليه  
الاعتداء بل يشمل الغير ، بمعنى ان من حق الانسان أن يدفع الاعتداء عن  
نفسه وعرصه وماله ، جاء في المعنى : واذا حال على انسان صائل يريد

(٩٧) المعنى ج ٨ ص ٤٤٥ - امدام بكسائي ج ٧ ص ١١١ - امدام  
استقرار ج ١ ص ٣١٢ •

(٩٨) صحيح مسلم ج ٢ ص ١٠٤ •

(٩٩) رواه الامام احمد ، نظر الجامع الصغير للسيوطى ج ٢ ص ٥٤٤ •

مادة او يسه طمنا او يريد امرأة يرى بها فليبر اصول عليه معونه في  
الدفع .<sup>(١٠١)</sup>

وفي نهاية احتجاج للمزلي ، واندفع عن غيره فهو عن يسه جوارا  
ووجوه حيث أمن على يسه .<sup>(١٠٢)</sup> وكذلك قرر قانون العقوبات ان يرى  
حق الدفاع اشرعى عن حق الغير وعرضه وماله .<sup>(١٠٣)</sup> وسرر حق الدفاع  
اشرعى عن الغير يقوم على اصول . (الاول) مسووسه اشرى عن اراه  
اسكر ، قال عليه الصلاة والسلام . من رى مسلما منكرا فليغيره بيده فان  
لم يستطع فليأمنه . فان لم يستطع فلينبه . وان لم يستطع فليأمنه .<sup>(١٠٤)</sup>  
ان الأعداء على الغير مكر محب اراه . (الابى) وجوب نصره بمعلوم ،  
وعدم دفعه . صرر . لأنه من رى مسلما منكرا فليغيره بيده فان  
لم يستطع فليأمنه .<sup>(١٠٥)</sup> وكيف نصره طمنا ؟ قال يسه من الضم . فنصره المطلوب  
ان يفتى بحاله ومرد الأذى عنه ونصره الظالم منه من يظلم مثلا يقع فيه  
يجمع في احتجته وبلحه الام ، ولأنك ان يخلصه من الأثم من اعظم  
انصر له .

#### حق او واجب

٥٤ - ودا كان الدفاع الشرعى مشروعا فهل هو حق للمدعى عليه ،  
ان يحد به فدفع الأعداء به يدفع به ولو بقتل الصائل ، كما له تركه  
ويؤاى الى هل المصون عليه ، أم هو واجب على المصون عنه لا يسه  
تركه ويؤاى الى هل الصائل او هل اصول عليه ؟ في مسألة تفصيل  
واختلاف بين الفقهاء ، بوجر اصول فيها على القواعد الثلاثة .<sup>(١٠٦)</sup>  
العقوبات اعرافى فقد جعل الدفاع اشرعى عند حقوق شروحه حق صالحة

(١٠٠) انصبي ج ٨ ص ٣٣٢ .

(١٠١) نهاية المحتاج للمزلي ج ٨ ص ٢٢ .

(١٠٢) انظر المادة (٤٢) مداه . وقد ذكرناه في عايش ٩٦ والمقرر

الثانية من المادة (٤٣) وفيها الدفاع عن العرض .

ويس واحد عليه فان شاء استعمله وان شاء لم يستعمله<sup>(١٠٣)</sup> .

## ٥٥ - أولا في الدفاع عن النفس :

بعضه قولان في وجوب الدفع عن النفس . قال ابن تيمية . ومعلوم ان الانسان اذا صار ضال على نفسه حار به الدفع بالسيف والاحماق وانما تدارعوا هل يجب عليه اسدفع بنفسه ؟ على قولين هما روايان عن احمد<sup>(١٠٤)</sup> . الا ان صاحب المصنف الاجلي لم يذكر في مدعي الاجلي في هذه المسألة الا قولاً واحداً هو عدم الوجوب ، فكأنه احس هذا القول ، قال رحمه الله . من اراد بنفسه او ماله فلا يجب عليه الدفع ، ثم اورد هذا الاعتراض ، فقال . فان قيل قد علم في انصاف اذا وجد . يدفع به اضروره برمه الاكل منه في حد اوجهين فلم يتم بقولوا ريث ما هذا . قد لا الاكل يحيى به نفسه من غير تقويت نفس غيره ، وهذا في اجزاء نفسه فوات نفس غيره فلم يجب عليه<sup>(١٠٥)</sup> . وعنده استدل به ، كما ذكره الرملي ، . لا يجب دفع حائل اسلم اليه يريد من مسلم في الظاهر بل من الاستسلام<sup>(١٠٦)</sup> .

١٠٣ . ويدل على ذلك ان قول بعض ائمة الفرائض انكم عن حق الدفاع شرعي في بعض احوال من جعل عياله . سبب الادعاء . معنى ذلك ان الدفاع شرعي بسبب صاحبه . ثم لا يوجب عليه الدفع . كما انه نص في المادة (٤٣) . حق الدفاع شرعي عن النفس لا يوجب عمداً الا اذا اردت به دفع احد الامور لانه . . . . . حق . كما نص في المادة (٤٤) . حق الدفاع شرعي عن المال لا يوجب عمداً . لا اذا اردت به دفع . . . . . وهذا ايضا يدل على ان الدفاع شرعي حق صاحبه وليس بواجب عليه . وفي المادة (٤٥) منه . لا يوجب حق الدفاع شرعي حدث ضرر اشد مما يسببه هذا الدفاع . وهذا يقتضي ان حق الدفاع شرعي حق لصاحبه وليس بواجب عليه .

(١٠٤) فتاوى ابن تيمية ج ٤ ص ٥٥٩ .

(١٠٥) المفتى ج ٨ ص ٣٣١ .

(١٠٦) نهاية المحتاج ج ٨ ص ٢٣ .

وذهب الإمام الحصاص وهو من فقهاء الحنفية الى وجوب الدفع و  
 أدى الى حل المسائل ، ولم يذكر غير الوجوب ، كما لم يذكر عن اصحابه  
 اجماعه اختلاف فيه يقول ، وعلى ذلك بان المسائل باع ، والله تعالى امر  
 بمثل ما فعله الله ، قال رحمه الله ، وان الواجب على من قصده اسان  
 ماقتل ان عليه فيه ادا . مكة وانه لا يسعه ترك قتله مع الامكن ، قال  
 تعالى . وان قتلت من المؤمنين اقتلوا وصحبوا بينهم ، فان مقت احدهما  
 على الاخرى فقتلوا التي متى حتى متى . الى امر الله ، والله تعالى امر يقتل  
 الله بدينه ، ولا يبي اشد من قصده اسان يقتل بغير استحقاق ،<sup>١١</sup> .  
 ٥٦ - وما ذهب اليه الفقيه الحصاص رحمه الله هو الراجح ، ويحد  
 سيد ابراهيم بالاصح اى ما ذكره ، فمى متى انشرعه الاسلامة عن اقتل  
 بغير حق لانه ظلم وفساد فى الارض . والله يدرك ويعالى بامرنا باراسه  
 القسم والعهد ، واستسلام المصول عليه بالاعداء اسلام بلقسم وبرك  
 له ، فلا يجوز . وانما فان نفس الامسان ليس ملكه به ، ففسس من حقه  
 ان يمرضها بلسف بسلامة اى من يريد منه بغير حق مع قدرته على رد  
 هذا الاعداء . وهنون المصوب اعراضى لم يوجب على الاسان الدفاع عن  
 نفسه لان استعمال الدفاع الشرعى حوى صاحبه لا واجب عليه كما بينا من  
 قبل ، فادا اراد استعماله دفاع عن نفسه فبه ذلك ولكن لا يباح به فيه  
 يقتل عمدا الا فى حالات من عليها هذا القانون<sup>١٢</sup> .<sup>١٣</sup>

(١٠٧) احكام القرآن للإمام ابى بكر احمد بن على الرازى المشهور  
 بالحصاص ج ٢ ص ٤٠٩ .

(١٠٨) نصت المادة ٤٣ منه على ما يأتى :

من الدفاع الشرعى عن النفس لا يبيح بقتل عمد الا اذا ردت به  
 دفع احد الامور الآتية

١ - فعل يتخوف ان يحدث منه الموت او جراح باع اذا كان يهدد

الخوف اسباب معقولة .

٢ - مراقبة المرأة او اللواط بها او بذكر كرها .

٣ - خطف انسان .

## ٥٧ - دسا - في الدفاع عن العرض :

« دفع الصائل على العرض فواحب حتى ولو كان دفعه حسن » قاندا  
 اراد رجل المرأة بامرأه ولم يستطع دفعه عن نفسها الا باقتل وحبب عليها  
 فنه ان امكها دلت ، لان امكها فيها محرم ، وترك الدفع تمكين بهذا  
 المحرم فلا يجوز . وكذب حبب على من يرى غيره يريد امرأه بامرأه  
 ولم يستطع دفعه الا بالنفس ان نقله<sup>(١)</sup> . وقال الامام ابن تيمية ان  
 بدو ح ان يقتل من اراد امرأه بزوجته وان امك دفعه بدو القتل ، فقال  
 رحمه الله : وهذا يجوز - ان بدو ح - عليه . اي قبل من اراد امرأه  
 بزوجته ، دفعها عنها بانفاق العلماء اذا لم يدفع الا بالنفس بالامان ، ويجوز  
 في اشهر الامور فيه وان يدفع بدو ح<sup>(٢)</sup> . وقيل ان دفعه بغيره  
 اناج ، ولم يوجب ، دفع الاعتداء على العرض ، ولو اسلم القتل  
 بعد<sup>(٣)</sup> .

## ٥٨ - ثالثا - في الدفاع عن المال

واما الدفع عن المال فانه حق لا واجب ، ويجوز للمصون عليه ان  
 يدفع الصائل ، ويتركه بحد ماله او بطله هو اهل ولا بدله<sup>(١)</sup> . كما  
 يجوز ان يدفعه ولو بالنفس<sup>(٢)</sup> ، وقد روي عن ابن عمر رضي الله

(١٠٩) المعنى ج ٨ ص ٣٣١ - ٣٣٢ ، بداية المحتاج ان شرح المحتاج  
 ج ٨ ص ٢٢ وكذا دفع المرأة عن نفسها اثره ولو بالنفس ، فكذلك  
 يدفع . وقيل من يريد رد الصائل المواقف لا المواقف من المواقف من  
 جمع عن العلم على تحريمها ، ذهب جمهور العلماء على ان دفعه فاعنها  
 بحد بكر كان او ثما رضي بحدت اسيرف . من وحد نحوه يعمل عمل  
 قوم يوفد فاقبوا العمل والمعمل . المعنى ج ٧ ص ١٨٧ - ١٨٨ .

(١١٠) مجموعة فتاوى ابن تيمية ج ١٥ ص ١٢٢ .  
 (١١١) الفقرة الثانية من المادة (٤٣) من قانون العقوبات المعرفي  
 وقد ذكرناه في هامش (١٠٨) .

(١١٢) فتاوى ابن تيمية ج ٢ ص ٢٠٢ .  
 (١١٣) احاديث ابن تيمية ، ص ٩١ ، والمعنى ج ٨ ص ٣٢٩ - ٣٣٠

عنه ان يصار دحل داره فقام اليه فليفل انهم ردوه عنه بصره  
 ناسيب<sup>(١١١)</sup> . وهون الحقوت العراقي ابح الدفع عن اس وسم بح  
 القل فيه الا في حالات معينة نص عليها على سبيل التحصر<sup>(١١٢)</sup> .

٥٩ - واندي ارجحه وجوب دفع الصائل على اس دا مكن المصور  
 دفعه وو باعل لاس اعداء الصائل فساد وطم وطم وطم ، والاسلام يامر باراله  
 رب من الارص . لا يقب ان حقد نفس الصائل او نفس المصور اوى  
 من حقد مال . لاس تصور ان الصائل في الحقيقة لا يصول على مال محترم  
 فقد واما يصول على حدود اسرخ اسي امر الله ان تصال ومحرم ويقف  
 عده اسلم ، وينقص ما الرمة الله من وجوب رعية اموا اس . تصالا  
 عدا في حسنه من ترويع بلامين واشعه التحسوف بين اس . اس .  
 من المصور عني في اس دفعه وقتاله للصائل وه يموت شهيد ، ولا اعظم  
 من درجة الشهادة عند الله .

#### صروه دفع الصائل بعد دفعها

٦٠ - المقصود من دفع الصائل دفع شره واعدائه لا معاقبه ، لانه  
 هو اندي اصغر المصور عدا لمقوم بالدفع عن نفسه نفسه ، فعليه ان يدفعه  
 بالسهل والسهل وان يلزم هذا التدرج والا حقت عليه استؤليه فيما  
 يربكه من اعمال لا تفصها صروه دفعه ، لا دفعه نفسه حور بلصروه

(١١٤) فتاوى ابن تيمية ج ٤ ص ١٨٨ .

(١١٥) حق دفع اسرخ عن لال لا يمسح القل عدا الا دا ويد  
 به دفع احد الامور التالية .

١ - الحريق عدا

٢ - جنائيات السرقة

٣ - الدحول بيلا في منزل مسكون وفي حد ممتلكاته

٤ - فعل يحوف ان يحدث عنه الموت او جراح باعه اذا كان لهذا  
 التخوف اسباب مقولة .

والضرورة قدر بقدرها ، ولا ضرورة بالأتد مع تحصيل المقصود بالاحف .  
وعلى هذا الأساس يدفعه بالخلام والاستعانة ان امكن والا انتقل الى الصرب  
بيد ، فان ادفع بالصرب فليس به حرجه لدا جرحه كان مسؤولا عن  
الخرج . وادانم يدفع الا بالخرج فله حرجه ، فان قتله كان مسؤولا عن  
القتل ، وادانم يدفع الا بقتل فله قتله ولا مسؤوليه عليه ، وان قتل  
مصول عنه فهو شهيد<sup>(١١٦)</sup> . وكذلك قرر قانون العقوبات العراقي  
قاعده المدرج في الدفع ، فمدفع الاعداء بالاسهل فالاسهل فان تجاوز حجب  
عليه استؤويه<sup>(١١٧)</sup> .

ونكس اذا اضطر لمصول عليه الى عدم الالتزام بتدريج في دفع اعدائهم  
وعاجله بالخرج والقتل خوفا من سعة الصائل فيقتله كما لو غلب  
على منه ان ادمر الصائل او سبب الموت عاجله الصائل ، يقتل جاز له ذلك  
ولا مسؤوليه عليه في هذه الحالة ، ويعطى اسرحسى في مبسوطه هذا  
احوار لمصول عليه في عدم تزامنه بتدريج في دفع اعدائهم لا  
يربى الى معرفه حقيقته يقوم مقدمه عليه اربى<sup>(١١٨)</sup> . ولكن قبل  
يجب على المصور عنه ان يهرب اذا كان هربه يؤدي الى تحلصه من  
الاعداء<sup>٥</sup> مهم من اوجه كالتساقية لانه بالهرب يمكنه الدفع عن نفسه من  
غير ضرر بلحق بغيره فليزله ذلك كالاكل من الميتة في المخصصة . ومهم

(١١٦) الام ج ٦ ص ٣١ - ٣٢ . المعنى ج ٨ ص ٣٢٩ - ٣٣٠  
مدوى اس سمة ج ٤ ص ٢٠٢ . بهانه بهاية المحتج ج ٨ ص ٢٤ - ٢٥ .  
(١١٧) نصت المادة (٤٥) من قانون العقوبات العراقي على :  
٥

لا يسمح حق مدفع الشرعى احدات ضرر اشد مما يسببه هذا  
مدفع . وذا تجاوز المدافع عمدا او اهملا الحد هذا الحق او اعتقد خطأ انه  
في حافة دفاع شرعى فانه يكون مسؤولا عن الجريمة التي ارتكبتها . اج ٥ .  
(١١٨) المبسوط ج ٢٤ ص ٥٠ - ٥١ .

من إحداه وسب بوجه لأنه دفع عن نفسه فدم يجب عليه وهو أحد أوجهين  
عند أصحابه<sup>(١١٩)</sup> .

وبد كان المقصود من دفع الصائل رد أعدائه ، فإذا هرب فلا يجوز  
إبعاده ونفيه لأن الاعتداء وقع بهربه وهو المقصود ، ولكن لو هرب  
الصائل فبأنال حار بمقصود عليه أن يبتغي به سرع منه لئلا يوقوه  
اللائمة عند الاقتضاء .

### المسؤولية الجنائية واغديته في الدفاع الشرعي

٦١ - لا سب على السمعان حتى أو واجب الدفاع الشرعي بحدوده  
وصوائفه مسؤوليه حياته على الرغم من ، لأن ما قام به الصاع صالحة لا توصف  
بالأحرام ولا عقاب على دفع الصاع<sup>(١٢٠)</sup> . أما المسؤولية المدنية ، فهي  
أيضا لا يجب على المصور عليه لأنه السمعان حتى أو دم بوجه بادل من  
الشريعة الإسلامية ، وهذا على رأي جمهور الفقهاء . وعند الإمام أبي حنيفة  
رحمه الله يجب المسؤول على المصور عليه إذا كان الصائل صيدا أو محتويا  
فيلزمه ضمان ما أخذه بهم من سيف أو صر ، وحججه أن إقصاء هؤلاء  
لا توصف بالأحرام وبالتالي لا تعتبر حريمه ، وإنما حار دفعهم للضرورة ،  
فلا سمعان عن المصور عليه عما أخذه بهم من سيف أو صر<sup>(١٢١)</sup> .

---

(١١٩) المعنى ج ٨ ص ٣٣١ - ٣٣٢ . نهاية المحتاج ج ٨ ص ٢٥  
(١٢٠) وينبغي أحد فصول ، عقوبات اعرافى فقد نص في اسمه ، ٤٢ ،  
منه ، لا حريمه إذ وقع الفعل استعمالا حتى الدفاع شرعى . - والمعنى  
ذلك عدم ترسب مسؤولية حياته على السمعان حتى الدفاع الشرعي  
(١٢١) المعنى ج ٨ ص ٣٢٨ - ٣٣٠ ، التشريع الحداثى الإسلامى  
للمرحوم عبدالقادر عودة ج ١ ص ٤٨٠ .



## الفرع الثاني

### الاضطرار الى ارتكاب الفاحشة

#### الاكراه على الزنا

٦٢ - اذا اكراه الرجل اكراه مدحت كذا هدد ، فعل ان لم يبرء ، لم يسمه ذك ، لان امره لا يساح بل رجل لا لا اكراه ولا يعيره ، وقد فعله فهو انتم (١٢٢) .

وامرأة اذا اكراهت اكراه مدحت على امر ، ولم يستمع دعه وسمها ان تمكن من نفسها (١٢٣) .

ووجه اخرى بين الرجل وامرأة ان الرجل ماسر بفعل امره مستعمل أنه في ذك ، وحرمة امره حرمة منه لا رول في حاله الاكراه بانقتل ولا يفسد الام عن فعله . ومن امره فهي مفعول به وليس من جهتها مباشرة بل من اما متى منها امكن من ذك سره لا صاع ، وفي حله اضروره نحو . برن الامساع بلا ام كما في برن الامر معروف والهي عن امكر عند خوف الهلاك على نفسه لا يكون آثم (١٢٤) .

#### حد الزنا في حالة الاكراه

٦٣ - اذا اكراهت امرأة على امره قرب فلا حد عليها عند عامه هل اعلم حتى قد ان قدماه احسنى . لا يعلم فيه حد (١٢٥) .

٦٤ - اما الرجل اذا اكراه امرى فقد احللت معها في ذمه الحد عليه على قولين :

القول الاول - عند الحد ، وبهذا قول الحديثه وابو بوز وابحسن وبعض

(١٢٢) زاد المسير في علم التفسير لاسي المرح من انجورى ج ٤ ص ٤٩٧ - تفسير اعرصى ج ١٠ ص ١٨٣ - اسدنايع ج ٧ ص ١٧٧ .  
 اعواعد لاسي رجب احسنى ج ١ ص ٢٨٧ .  
 (١٢٣) المسوط ج ٢٤ ص ١٥٤ .  
 (١٢٤) المسوط ج ٢٤ ص ١٣٨ .  
 (١٢٥) المصنف ج ٧ ص ١٨٦ .

فقهاء المالكية ، وابن حزم الظاهري في حاته الأكرام بالتهديد بالصرب وهو قول أبي حنيفة الأول ورؤف . وحجه هذا القول ان أربا لا يكون الا بانتشار آفة أرجس والأكرام ينافية فإذا وجد الاشارة انتفى الأكرام فيلزمه الحد (١٢٦) .

القول الثاني - لا حد عليه وهو القول الأشهر في المذهب الشافعي ، والمذهب المالكي وهو قول أبي حنيفة الأخير وقول صاحبيه أبي يوسف ومحمد خلافا لرؤف . والحجة بهذا القول ان المكروه قصد بعمده دفع الهلاك عن نفسه لا إقصاء شهوته ، ولأن الحدود تدرأ بالشبهات والأكرام شبهة فيجمع الحد . وقولنا انما نحن ان الأكرام يساقى الانتشار يرد عليه ان التحويل بالأكرام كان على ترك الفعل ، والفعل لا يخاف منه فلا يمس به الأكرام ، وأيضا فان الحد انما يجب على شهوة بعث عليها سبب احتياري حال من الانحاء ، وهذا ما لم يوجد في ربا المكروه فلا يجب عليه الحد (١٢٧) .

---

(١٢٦) المصنوع ج ٧ ص ١٨٧ انباء عبد الله بن حنبل ج ١ ص ٢٨٧ - نهاية المحتاج برقم ج ٧ ص ٥ - مجموعة فساد في تيمية ج ١٥ ص ١١٥ ، المسبوط ج ٢٤ ص ٨٨ .

(١٢٧) المسبوط ج ٢٤ ص ٨٨ - ٨٩ المصنوع ج ٧ ص ١٨٧ - نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢١٥ : تفسير عمر بن حنبل ج ١٠ ص ١٨٣ و أحكام القرآن لابن العربي ج ٣ ص ١١٦٥ - ١١٦٦ .

ويلاحظ هنا ان الامام ابا حنيفة قال لا حد على المكروه الربي اذا كان لأكرام من قبل السبطين . وقال صاحب دار يوسف ومحمد لا فرق بين استيطان وغيره في الأكرام من جهة سقوط الحد عن المكروه ما دام المكروه قادرا على ايقاع ما يهدد به . وقد قال الامام سرجسي في مسبوطة عن هذا الخلاف : وقيل في اشتراط استيطان انه اختلاف عصر فقد كان السبطين مطعما في عهد أبي حنيفة ولم يكن لهم السبطين من القوة ما يقدر على الأكرام فأجاب بناء على ما شاهدته في زمانه ثم تغير حال اساس في عهديهما وظهر كل متطلب في موضوع فأجابا بناء على ما عانا ، المسبوط ج ٢٤ ص ٨٩ .

## المطلب الخامس

### الاضطرار الى اخذ المال او اتلافه

#### حرمة مال الغير

٦٥ - اموال الغير مصنوعة محرمة في نظر الشريعة الإسلامية ، جاء في الحديث الشريف عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب من نفسه » وكذلك اموال اهل الدمه لانه لهم ما وعدهم ما علينا في حرمة المال وانهم •  
ولكن يحوز عند الضرورة احد من الغير او اتلافه على التعصیل  
الآتي •

#### وجوب بدل المال للمضطر

٦٦ - اذا كان صاحب المال ، طعاما كان او غيره ، غير محتاج اليه حازه اضطرار وكتب المال مما يدفع به الضرورة مباشرة ، وجب عليه بدله بمضطر اليه لانه يعنى به احياء نفس ادمي معصوم فلم يملكه ذلك كما يلزمه بدل ما دفعه في احبائه من اعراف والحرق اذا يعنى عليه ذلك ، ولان اسباعه من بدل ماله للمضطر يعسر من فيل الاعانة على قتله او انتهب اليه فلا يحوز<sup>١٢٨</sup> ، ولان الله تعالى يقول : « وعاونوا على ابر واتقوا ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » وليس من اتعاون على البر ترك المضطر يهلك مع القدرة على اسعافه بدل المال له •

#### هل يجب بدل المال بدون عوض

٦٧ - ولكن هل يلزم صاحب المال بدله مخانا ام لا يجب عليه البذل الا بعوض ؟ اختلف بين الفقهاء ، فعد الشافعية لا يلزمه الا بعوض ، وبهذا

---

(١٢٨) المفتى ج ٨ ص ٦٠١ ، المجموع ج ٩ ص ٢٧ •

فصع جمهورهم ، وعدمهم فون صغيفت بوجوب الدل محتاجاً<sup>(١٢٩)</sup> . وعند  
 السكيه قولاً<sup>(١٣٠)</sup> ، ولكن السبوقي في حاشيه يجعل القويين في المصطر  
 المعلوم اندي لا مال له ، ان من كان عنده مال فلا يحب به ان يدور بدور  
 عوض<sup>(١٣١)</sup> . وعند الحنفية لا يسقط الضمان سبب الاضرار ، فقد د و  
 ، من اصابه محضه يدح . تناول من اغير ويكون ضماً<sup>(١٣٢)</sup> ، ويعتدون  
 وجوب الضمان ببقائه انتهية المشهوره . الاضرار لا يصلح حق الغير .  
 وتكون شراجهم في هذه . الاضرار وان اراح للمصطر تدور وتكالف مال  
 الغير دون ان يرتب عليه عتاب ، لا يكون سبب للحلاص من  
 الضمان<sup>(١٣٣)</sup> . ومضى ذلك ومضاه ان لا يبرأ اسدل بدور عوض .  
 وعند الحنفية لا يلزم الدل بدور عوض<sup>(١٣٤)</sup> ، واحذر ان اتقي الحسنى  
 وجوب اسدل محتاج ، فقد دار رحمه الله . والصحيح وجوب بدله - اي  
 الدل بالمصطر - محتاج لوجوب اساءه واحياء القوس مع القدره على ذلك  
 والاشر بالتصل مع ضروره انحاح<sup>(١٣٥)</sup> . واحذر ان يسمه لتقصي  
 فقال بوجوب الدل محتاج اذا كان المصطر معدوما ، فهي اختياراته رحمه الله  
 . والمصطر الى طعام الغير ان كان فقيراً فلا يلزمه عوض اذ اعطاه المحتاج  
 وكسوه العادي فرض كفاية وبصريان فرض عين على ائمين اذا لم تقم به  
 غيره<sup>(١٣٦)</sup> . وهذا هو ما ارجحه .

- (١٢٩) المجموع ج ٩ ص ٤٣ .  
 (١٣٠) المروق للقراي المالكي ج ٤ ص ٩ .  
 (١٣١) حاشية السبوقي ج ٢ ص ١٢٦ .  
 (١٣٢) بسوط ج ٢٤ ص ٧٣ .  
 (١٣٣) شرح المجلة للاستاد على حيدر ج ١ ص ٣٨ .  
 (١٣٤) المغني ج ٨ ص ٦٠٢ . مجموع صادي ص ٢٩٦ .  
 (١٣٥) اعلام الموقعين ج ٢ ص ٨ .  
 (١٣٦) اختيارات ابن تيمية ج ٤ ص ١٩١ .

٦٨ - والأصطرار الى معنه اس ، كجمل وديور يستفي به ما ،  
 كالأصطرار الى عين المال في بروم ايدل ، ولكن هل يجب الدل محالا  
 و يعريق انموص كالأعبان في اختلاف اسابق (١٣٧) .

### مقدار العوض

٦٩ - ومقدار احوص لمدان أسيدون بالمصطر - اذا طلب بلروم  
 احوص - هو من اسل \* فعلى امان ان ييمه به بهذا النمن ، قال الامام  
 اس ييمه \* يجب عليه ان يبعه وان يكون بعه بقيمة المثل ، فاذا امتنع  
 منها احمر عليها (١٣٨) وكذب في اشافيه (١٣٩) ، و من بعه الا باس  
 من نمن اسل لم يلزمه الا نمن اسل ، لأن اريادة اصطر الى بدها يعر  
 حق فلم يلزمه ذلك كما ذكره (١٤٠) .

ولا يشرع في احوص ان يكون محالا ، بل يجوز ان يكون دينا في  
 الذمة اذا لم يكن عند المضطر مال حاضر (١٤١) .

### اخذ المال قهرا اذا امتنع صاحبه من بذله

٧٠ - واذا امتنع صاحب ادل من بده للمصطر ، فبالمصطر احده من  
 قهرا ، وله ان يقاتله عليه ، لانه باصطراره ايه صار احق به منه ، فكون  
 امتعه من بذله امتاع غير مشروع عن حق وجب عليه بده للمصطر  
 فيجوز برعه منه ولو بالقوة والقبض ، و من قبل صاحب ادل فهو هدر لانه  
 ندلم بقاتله فشيء اعتدل \* وان قتل المصطر فهو شهد وعنى بده ماله  
 \* روى ان رجلا استقى قوما فلم ينفوه حتى مات فقصهم عمر صلى الله

(١٣٧) مجموعة فتاوى ابن تيمية ج ٢٩ ص ١٨٦

(١٣٨) مجموعة فتاوى ابن تيمية ج ٢٩ ص ١٨٦ .

(١٣٩) المجموع ج ٩ ص ٤٣ وما بعدها .

(١٤٠) المص ج ٨ ص ٦٠١ .

(١٤١) المجموع ج ٩ ص ٤٥ . ٥١ .

عنه دمه<sup>(١٤٢)</sup> ، بل ان ابن حرم انطهرى جعل انعود على المنع من بدس  
 ابد لمعضل ، اذا كان منيع يعلم ان لا سىء عند المضطر يمنع عنه الهلاك  
 ويعلم انه لا يمكنه ادراك ما يدفع عنه الهلاك ، فان جهل ذلك ومات المضطر  
 ضيقه انديه لا القود<sup>(١٤٣)</sup> . وقد اعتبر الشافعية امتناع صاحب المال من  
 بيعه للمضطر ضمن ائتم كدماعه من بدله اصلا ، فابحوا للمضطر قتاله  
 ايضا وكذلك قال بعض الحنابلة الا ان صاحب المعنى قال الاولى ان لا يحور  
 قتله في هذه الحالة واما غيره ان ياحد امساك ولكن لا يسرقه الا نمن  
 مثله<sup>(١٤٤)</sup> وهذا ما ارجحه .

### شروط اخذ المال قهرا ولو بالقتال

٧١ - قال للمضطر اخذ المال من صاحبه قهرا ولو بالقتال اذا امتنع  
 من بدله له مجانا او بالبيع ، ولكن يشترط مع الامتناع من بدله ان يكون  
 هذا المال مما يدفع به الضرورة مباشرة ونقد ما تدفع به الضرورة كطعام  
 ما كنه المضطر او ما يشر به او حفظ يحرقه يسد في به لتلا يموت من  
 اسرد او جيعد يجهد به حرقه تلا يموت من بدلى ادم وسيلانه ، وعلى  
 هذا لا يجوز للمضطر ان يأخذ متاع الغير ليبيعه ويشترى بتمنه طعاما سواء  
 اكله الاحد حبه او ماله وقهرا لان اخذ المال هذا يدفع به الضرورة  
 مباشرة ليس عمله سرقه<sup>(١٤٥)</sup> . ويشترط ايضا لاحد المال قهرا ان لا يكون

(١٤٢) مجموع فتاوى من تبيينه ج ٢٩ ص ١٨٦ المصنوع ج ٨  
 ص ٢٦ ، المجموع لسوي ج ٩ ص ٤٢ ، ٥١ ، شرح الكبير بدردير  
 وحاشية الدسوقي ج ٢ ص ١١٦ .

(١٤٣) معجم فقه ابن حرم ج ٢ ص ٨٠٦ .

(١٤٤) المصنوع ج ٨ ص ٦٠٢ - ٦٠٣ ، المجموع ج ٩ ص ٣٧ .

(١٤٥) الاشباه للسيوطي ص ٦٠ التشرع الحاشي الاسلامي

للمرحوم عبدالقادر عودة ج ١ ص ٥٧٧ ، ٥٨٠ .

صاحب المال مضطرا اليه ، لأن مع اضطرار المالك الى ما به يكون الحق به  
 منه ، فليس بالمضطر الآخر ان يأخذه منه لأن المالك سواء في الضرورة  
 وانفراد هو بملكه ، فان اخذه منه اضطر فمات صاحب المال لزمه صدمته  
 أي دية لأنه سبب بقتله غير حق . ولكن لو أثر المالك غيره استلم  
 المضطر على نفسه فقد أحسن بقول الله تبارك وتعالى : « وَيُؤْتُونَ عَلَى  
 أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ » (١٤٦) .

هل يجب على المضطر اخذ مال الغير ولو بالقسار

٧٢ - اذا بين أحد مال الغير طريقا لحفظ حياة المضطر ودفع الهلاك  
 عن نفسه فهل يجب عليه الأخذ به ولو قسرا او بالنقل ، ام يسمه تركه ؟ في  
 المسئلة خلاف وتفصيل ، خلاصته ما يأتي :

٧٣ - أولا - في حقه عليه صاحب المال ، وحيث لا يوجد غير هذا  
 المال يدفع به ضرورة المضطر ، ففي وجوب الأخذ خلاف بين الفقهاء  
 كالخلاف في وجوب سؤل الميتة بالمضطر ، كب قال الامام النووي في  
 مجموعه (١٤٧) « فمن اوجب الأكل من الميتة اوجب الأخذ به ، وعلى هذا  
 اذا مات المضطر بمذمة اخذه مال الغير اثم لعدم اخذه ، ومن لم يوجب الأكل  
 من الميتة لم يوجب اخذ مال الغير على المضطر واذا مات بمذمة غيره  
 الجفية ، ففي المسوط « ان المضطر ان يأخذ طعام صاحبه صدر ما يدفع  
 به الضرورة به ولو لم يأخذ حتى يلف لم يكن مؤاخذا به » (١٤٨) ومرد  
 الخلاف الى أصل محلل فيه ، كذا في اشرا ما به من قبل ، وهو هل  
 الاضطرار الى سؤل مال الغير لا يرفع تحريم الأخذ وانما يرفع الاثم عن  
 الأخذ ام يرفع الاثمين ؟ فمن قال يرفع الاثم لا التحريم اعتبر امتنع من

(١٤٦) انبى ج ٨ ص ٦٠٢ ، المجموع للنووي ج ٩ ص ٤٣ .

(١٤٧) المجموع للنووي ج ٩ ص ٤٦ .

(١٤٨) المسوط ج ٢٤ ص ٧٨ .

الأحد مشتق من محرم فلا يأنم ، ومن رأى أن الأضرار يرفع التحريم  
والأنم أعسر اسمع أنه لأنه اسمع من مباح حتى هلك .

٧٤ - ٧٥ - إذا بدل صاحب المال منه بمصغر يرضى أم لا ، وجب  
على المصغر أحده سرائه ، قال الإمام النووي في مجموعته عن هذه الحالة  
« واشترأ بها وأحب بلا خلاف » (١١٩) ومعنى ذلك أن المدة من اشتراء  
لا يجوز ، وإذا حدث للمدعة من اشتراء أنم لأنه اسمع من وأحب - وهو  
اشتراء - يسطيع به دفع الهلاك عن نفسه ، فكان كمدعة من ماورى مباح  
حتى هلك .

٧٥ - ٧٦ - في اختلاف النوى يجوز فيها للمصغر أن يقابل صاحب  
أمان أنم ، أو اسمع من مدته ، هل يجب على المصغر أن يقابل عليه ليأخذ المال  
منه ، أم يجوز له ذلك ولا يجب عليه ؟

عبد المالكية لا يجب أحد أمان بالقتال . جاء في الشرح الكبير للدردير  
« ومن المصغر حواراً رب الغنم أن اسمع من مدته » (١٢٠) وعبد الشافعية  
خلافه وإن النووي فيه « والأصح ما أنه يجب لأحد فهداً ولكن لا يجب  
أحد » لأنه إذا لم يجب دفع الصائل فهداً أولى ، (١٢١) « وأجدهم أن مذهب  
أحمد كما وإن النووي ، لأنه عند الاحتياط ، كما ذكره صاحب المعنى  
لا يجب دفع الصائل » (١٢٢) .

### لا عقاب على أخذ مال الغير للضرورة

٧٦ - ولا عقاب على أخذ مال الغير للضرورة على التفصيل انتهى  
ذكره ، لأنه مأدود به من قبل الشارع ، ومع الأدل يسقط العقاب ، من

(١٢٩) المجموع ج ٩ ص ٤٥ .

(١٣٠) الشرح الكبير للدردير ج ٢ ص ١١٦ .

(١٣١) المجموع ج ٢ ص ٤٢ .

(١٣٢) المعنى ج ٨ ص ٣٣١ .



أما راي اختلاف الفقهاء في وجوب اخذ مال الغير بالقوة بضرورة فكيف  
 سمي انقوب بمقتب مع احتساب وجوب الاخذ عليه بعد يقين حوار لأحد  
 بدون خلاف بين الفقهاء ، والحقيقة ان بضرورة توقف حد السرقة عن  
 انقضاء اذا اخذ مال الغير وكان هذا مما تدفع به بضرورة مباشرة  
 وم يكن صاحبه مضطرا اليه ، ولهذا انصى اوقف عمر بن الخطاب رضي  
 الله عنه حد السرقة في عام المجاعة ، وقد توهم بعض الناس ان ما فعله عمر  
 غير صحيح لأنه - في وجهه - من قبل الاجتهاد في معرض انص  
 بخور ، كما توهم آخرون ان ما فعله عمر رضي الله عنه دليل على امكان  
 غير الاحكام بغير الارادة وبو كانت هذه الاحكام مما وردت بها النصوص  
 المقضية من حد السرقة ، وكلا التوهمين باطل ، لأن الحقيقة خلاف ما  
 توهمه هؤلاء او اولئك ، لأن ما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه اجتهاد  
 سائغ لأنه من الاجتهاد في تفسير النص وليس هو من الاجتهاد في معرض  
 انص او اقصاء او العائنه ، وبين ذلك ان عام المجاعة كان عام ضرورة عامة ،  
 وفي حالة المجاعة العامة لا يكاد احد في يخلو من ضروره استغريه في حد  
 مال غيره بيسد به رفق ويدفع اهلالة عن نفسه ، فيكون حكمه حكم المضطر  
 مادون به احد من غيره ، كما يبا من قبل ، ويدل على لا يجب عليه العقاب .  
 وقد يفت هذا اذا سم يامر عمر بن الخطاب بمحاكمة السراق ، ومن ثبت  
 ضروره عني عنه ومن لم تثبت اقيم عليه الحد لا واجواب ان شبهه  
 الاصطرار قائمة بالنسبة لكل سارق بقربه المجاعة العامة ، والحدود بدرا  
 باستسباب ، لما جاء الحديث الشريف بذلك ، واذا كان هناك شك في  
 تحقق هذه الشبهة بالنسبة لسارق ، فان أشك يفسر لمصلحة المتهم ، فلا  
 حاجة ، ان ، الى محاكمات تشعل الناس وهم في مجاعة وفحط وبلاء . .  
 ونصير هذا ما فعله عمر رضي الله عنه في مسألة حاص من ابني لفته .  
 فقد سرقوا ناقة برجل فاقى بهم الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فافروا

يسرفهم ، فهم عمر ان يعين عليهم ائحد تم ترك ذلك ، وقال ، مخاطباً  
عبدالرحمن بن حطاب ، وكان قد استعد ، ، اما والله بولا ابي اعلم انكم  
تسعمونهم وتجميعونهم حتى ان ائحدهم لو اكل ما حرم الله عليه حل له  
لقطعت ايديهم ، (١٥٣) .

فهذا من الامام الملقب عمر رضى الله عنه فقه عمق ودقيق في فهم  
الخصوص وخصيقتها ، واجتهاد في مدى تحقق شروط تطبيق النص في  
واقعة معينة ، وليس اجتهاداً في انقال النص وانماه ، لان خصوص اشريه  
هو رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمكن لاحد كائن من ان ان يلعب  
او يضلها .

#### الفاء - حمولة السفينة

٧٧ - اذا جيب على السعيه المرقى ثفن حمولتها جاز ملاحيها الفاء  
بعض حمولها في البحر وان كان في ذلك اتلاف للمال . ويجب انصرح  
اذا علف على النص ضرورة ذلك سجد اسفبه و . كآله . وذ صمان في  
امال امبروج ، عند اشتافه اذا كان المقوؤه من قبل صاحبه او باده ، فان  
تم يكن باده فبصان على ملقه من ملاح او ركب (١٥١) . وقال العراقي  
الملكى صاحب المرقى ، الصمان على جمع ركب بالسفينة . لانهم صابوا  
بالان المطروح ما لهم ، واجعل عدم احتصاص ائحدهم بمطروح ، ان يس  
ائحدهم اوى من الآخر وهو سب سلامه جمعهم ، (١٥٥) . وهذا ما ترجحه  
لان العدل صاهر فيه ، كما قال العراقي ، ولان العلم بالعلم .

#### الاكراه على اتلاف المال

٧٨ - الاكراه الملجئ من حالات الضرورة ، فمن اكراهه اكراهه ملجئ

(١٥٣) قواعد الاحكام لغير من عند سلام ج ١ ص ٩١ .

(١٥٤) نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٤٨ - ٣٤٩ .

(١٥٥) القروق للقراقي ج ٤ ص ٨ .

على الألف مال غير حار به الألف ووجه نفسه من الهلاك ، وكان الصمان  
على إنكره الأمر ، لأن الألف موب اليه ، ويعبر المكرد انما يشر اليه  
الألف ، والصمان على محمل الآله لا على الآله ، وهذا ما صرح به  
الحنفية<sup>(١٥٦)</sup> . وعد الصاهريه الصمان على إنكره أمسر فقد قال بن  
حرم الصاهري ، لا يبيحه الضرورة كالف وأجراح والصرب وأفساد  
أمال فهذا لا يبيحه الأكراد ، فمن ذكره على شيء من ربك لومه أفسود  
والصمان<sup>(١٥٧)</sup> . وعد الحنفية ، على ما ذكره ابن رجب الحنبلي ، فوالا  
( الأول ) الصمان على إنكره الأمر وحده وبكى للمسحوق مطاؤه إنكره  
أمسر ويرجع به على إنكره الأمر ( الثاني ) الصمان عدها هذا بمباشرة  
دار تسيبه<sup>(١٥٨)</sup> .

#### ألف الإنسان ماله لوفائه نفسه أو غرضه

٧٩ - يجوز للإنسان دفع ماله لنفسه دفع مطلب يسجد من نفسه  
وفله ، كما يجوز دفع المال بدفع الهلاك عن نفس الغير . وكذلك قال  
المفتي، يجوز للمرأة أن تدفع من ماله من يريد الرضا بها بخص من فعل  
المحاشية إذا لم تستطع دفعه بغير ذلك ، بل ويجب عليها دفع المال إذا تعين  
طريقه لنجاة من الرضا . وبذلك يدل ابن في هذه الأحوال . وهو الألف من  
مباح بإدله حرام على آخذه<sup>(١٥٩)</sup> .

(١٥٦) شرح معناه الأحكام المدنية للإسناد على حيدر ج ١ ص ٢٤  
مجمع الصمان بسعداى ص ٢٠٥ .  
(١٥٧) معجم فقه ابن حزم ج ١ ص ٧٤ .  
(١٥٨) أهواء لابن رجب الحنبلي ج ١ ص ٢٨١ ، وهو عد وأهواء  
لبيعل الحنبلي ص ٤٢ .  
(١٥٩) أهواء الأحكام للعز بن عبد السلام ج ١ ص ١٢١

## المطلب السادس

### الاضطرار الى قول الباطل

المنطق بكلمة الكفر

٨٠ - قول الكفر افحس انواع الكلام الباطل وافيحه ، به يصير مسلم مرديا ، وبه يفسد عهد ائمة فقير ادمي صاح ادم على ربي جمهور المشتهر<sup>(١٦٠)</sup> . ولكن عند الضرورة يجوز للمسلم ان يقول كفر ، كما لو اكره اكرها ملجأ عليه . والاصل في حوار ديث قول الله تبارك وتعالى : من كفر بالله من بعد ايمانه الا من اكره وعليه مغمض بالايمن . ولكن من سرح بالكفر صدرا فعليهم نصيب من الله وبهم عذاب عظيم<sup>(١٦١)</sup> . وقد رآه اهل التفسير في هذه الآية انها رسا في عذاب من يسر ، احده المشركون واباء وامه واخرين من المسلمين ، واحدا يعذبونهم ويكرهونهم على الكفر ، وعذبهم عذاب محض ما ارادوا بلسانه مكرها ، فشكا ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف تجد ذلك ، قال مغمض بالايمن ، فقال شيه الصلاة والسلام في عددوا بعد<sup>(١٦٢)</sup> .

المنطق الكفر رخصه لا عزيمه ، والعزيمة الفصل

٨١ - استحق بالكفر عند الضرورة رخصه لا عزيمه لأن العزيمة عدم الكفر بحرمة اديبه التي لا صاح بحال ، ووجه ابرخصه فيه ان الشرع الاسلامي رخص للمصطر ، كالكفر على الكفر اكرها ملجأ ، ان يعق

(١٦٠) انظر كتاب احكام ادمي واستقامي في ر لاسلام

ص ٤٢ - ٤٣ .

(١٦١) سورة النحل ، الآية ١٠٦ .

(١٦٢) تفسير القرطبي ج ١ ص ١٨٠ .

بكله الكفر شرحة احتشال فيه بالامتناع ، لأن أغلب لا سلطان محذور عليه ، فلا يأنر بالآثراد ، فإما أحد انصر بالرحمة ، بقى بالكفر فلا اثم عليه بإجماع الفقهاء ، لأن الآية صريحة بدلت ، وحجت منه انوية وأثبت ما يفتى به الآية كريمة . ومع اجماع الفقهاء على ما قلناه ، فبهم اجمعوا انهم على ان من اكفر على الكفر فلم يفتى واحداً اقل وقل فهو شهيد واعظم احراً عند الله من احداً بالرحمة . واجتهت بتفصيل الاحد بالرحمة على بالرحمة احداً . و . صحيحه وردت عن النبي صلى الله عليه وسلم منها ان عواء مسيئة الكذاب احذروا حين من اسمعين وذهبوا بهما الى مسيئة ، فأجاب احدهما مدركها الى ما طلقه منه من الكفر فحلى مسيئة وإما الذي قسم يحنه فحنه ، فحده انسى بها اي رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا . صاحب لمصطفى على اجابة ، وإما انما تحدث بالرحمة (١٦٣) . هذا ، وان انصر ، كما يرحض به بقوله الكفر ، يرحض له ايضاً بقول الكفر كالموجود للمصم (١٦٤) .

#### بعض تفصيل العزيمة على الرحمة

٨٢ قلنا ان الاحد بالرحمة بالامتناع عن قوله الكفر اقصى للمصطر من احده بالرحمة وهي الضيق بالكفر ، وبب دلت ذلك من انقراض والسه . وبعلل هذه الافضية ان الكفر حرام لا يباح بحال وإما يرحض للمصطر ارتكابه ، والرحمة برفع الائم لا بحريم الكفر بداته ، فيكون امتنع ممسكاً عن حرام فلا يأنم بامناعه . ثم لما كان في هذا الامتناع اقرار بالدين واعتراف به واحلال لرب العالمين ، واعطاه للكافرين ، وتقوية

(١٦٣) تفسير القرطبي ج ١٠ ص ١٨٢ : احكام قرآن لاس عربي

ج ٣ ص ١١٦٧ .

(١٦٤) تفسير القرطبي ج ١٠ ص ١٨٢ .

للمؤمنين ، وحسب اعتدوه الحسنة بهم في أبواب على الدين ، كان للمسمع  
 آخر عظيم لا يسهل اسرحض ، ومرله اعنى وافصل من مرله المترخص ،  
 من ان يحصل هذه المصلحة بالامناع من قول الكفر ، يعتبر من  
 حسن ما يحصل بالجهاد ، واموت من اجلها شهادة في سبيل الله لاسوت  
 في سبيل الله في سوح الفس ، وقد فصل الله المجاهدين على امتناع من  
 واعلى مرة اشهداء ، وامنع من كفر من المجاهدين اشهداء .

٨٣ - ومن هذا يعرف وجه الفرق بين المصغر المسمع من اكد امسه  
 في المصلحة حتى يموت وانه لا يجوز بل ومن ويموت عاصيا ، وبين المسمع  
 من قوله الكفر وانه يجوز به ويؤخر على امتناعه ويموت شهيدا ، لان  
 المسمع من اكد امسه لا يحقق اماعه بش مما ذكره في امتناع المنكره على  
 الكفر ، فصلا عن ان الله سبحانه ، معنى قد رفع تحريم امسه عن المصغر  
 فصارت مباحه على اى جمهور الفقهاء ، خلافا لتحريم الكفر منه باق في  
 حالة الاصطرار والاختيار .

### جواز الكذب والحلف عليه للضرورة

٨٤ - الكذب حرام في شرع الاسلام ، مادام كان محتوفا عليه كان  
 اسد في التحريم ، ولكن مع هذا يجوز الكذب والحلف عند الضرورة  
 بخصيص نفس برثة من الهلاك ، او امراء من ارباء بها ، او مال مضموم  
 من العصب ، فلو عازد طانم راع برشا برية فله . او امراء برية ارباء بها ،  
 فاحقيا عند احد الناس ، حار بهذا انكار وجودهما عنده والحلف على  
 ذلك . وكذلك يجوز بلودم انكار الوديعه والحلف على ذلك اذا طلبه  
 صانم متعب راع ، لان الضرورات تبيح المحظورات ومصلحة الكذب اهور  
 عن مقصده القتل وارما وعصب المال ، وانضرر الاشء يدفع بتحمل الضرر

أحلف . من أن لا يفتي في هذه المواضع وأحلف بعد نالهم ، فإن الإمام يمر  
 من عند السلام . . . وروى صدق في هذه المواضع - أرى ركرده - لا يتم إنهم  
 انتسب إلى تحقيق هذه المقامه (١٦٥) .

٨٥ - ومن هذا الميل يصح ما رواد لأمام انفرجبي في تفسيره عن  
 فقهاء المسلمين من حوار الكذب والحنيف عليه تحليل من الحلف أو  
 داه أو حسن العير أو داه من أعداء المسلمين أو بني الباعين ، وهذه القول  
 يكون موافق لفقيه همدية ومهمه تكلف عن حاسب دقيق من جواب الفقه  
 الإسلامي عظم في مواضعه وأصح الحياة وكيف يراعى حاف آيات  
 وم لا الأقاص ، فمن قول الإمام القرطبي ، ما داه عن الحسن ، يقرى  
 أنه رحمه الله مثل ليس حلفه مستعمل صام على نفسه أو على أن يذبه على  
 حل يفسس به صام أو مال رجل يحدده عصف ، وحاف الحسن ، إذا حلف  
 عليه أو على ما به فحلف ولا يضر عن يمينه . ردائر عدائلك بن حبيب  
 من فقهاء المسلمين . قال حنفي بعد عن المسبب من شريك عن أبي شيه  
 من باب أنس من مذهب عن أن حل يؤخذ بالرجل ، هل توى أن يحلف  
 بيمينه ؟ فقال نعم ، ولأن أحلف سبعين يمين وأحلف أحب إلى من أن  
 أدن على مسلم . وقد استحلف الوليد بن عدائلك رجاء بن حيوة ، وهو  
 قته «بني» ، يخبره عن نائم عليه ناسوه في مجلسه ، وقد حصل هذا  
 فعلا ووجد حيره بذلك أي الوليد من عيوه ، فحلف رجاء بن حيوة أنه  
 سم يتحدث شيء من ذلك في مجلسه فصرع الوليد حاسوسه الذي جاءه  
 بالخبر سبعين سوطا ، فكان المصروب يلقي رجاء فيقول : يا رجاء بك  
 يستقي انظر ، وسمون سوطا في طهرى ؟ فيقول رجاء : سمعون سوطا في  
 ظهر . خير لك من أن يقتل مسلم (١٦٦) .

(١٦٥) قواعد لأحكام يمر من عند السلام - ج ١ ص ١٠٧ .

(١٦٦) تفسير القرطبي ج ١٠ ص ١٨٩ - ١٩٠ .

٨٦ . استيه هي ان يبي الابرار نفسه من استيه والادى بما يظهره وان كان يظن خلافه (١٦٧) .

وقد اسيد على حوارها بقوة بدلى : لا يحد المؤمنين الكافرين اوباء من دور المؤمنين ومن نفس دمت ليس منى الله لى سى . الا ان دعوا منهم فاد وحدثكم الله نفسه والى الله انصير ، (١٦٨) وقد قال بن عباس رضى الله عنهم فى قوة دى : الا ان تقوا منهم فاد ، هو ان يحكم نفسهم وقوة مقيش ، لا يحد ولا يحد ولا يحد مائما (١٦٩) . ومعنى يتكلم بنفسه اى يقول كمنه كمنه بقرينه قوة وقوة مقيش بالاعمال ، وهو يعبر ما روى عنه استيه : ان استيه بالنفس لا يحد ، يعنى قتل ، واستيه بالنفس احراء كمنه كمنه مكرها (١٧٠) . اذ انفس فلا يحور بحجة استيه ، لانه لا يحول لمسلم ان يقي نفسه من الهلاك دهالك عره ، وقد قدم الكلام عن هذه المسألة .

وقد احروا فى تفسير قوة دى . الا ان تقوا منهم فاد ، ان انؤمن اذا كان قائما بين الكفر فله ان يداريهم بالنفس اذا كان حائفا على نفسة وقوة مقيش ، لا يحد (١٧١) . وروى بن اعرابي اذ يلى فى تفسيره ، الا ان يحافوا منهم فان حشم منهم فسادهم وواجهم وقولوا ما يصرف عنكم من شرهم وادهم بظاهر مكم لا بعدد (١٧٢) . وفى تفسير ابن كير : الا ان تقوا منهم فاد ، اى من حاف فى بعض البلدان والاولات من شرهم

- 
- (١٦٧) المبسوط ج ٢٤ ص ٤٥ .  
 (١٦٨) سورة آل عمران ، الآية ٢٨ .  
 (١٦٩) تفسير القرطبي ج ٤ ص ٥٧ .  
 (١٧٠) المبسوط ج ٢٤ ص ٤٦ .  
 (١٧١) تفسير القرطبي ج ٤ ص ٥٧ .  
 (١٧٢) احكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٢٦٨ .



وله ان يتبينهم بظاهره لا بباطنه وبینه (١٧٣) •

وفي احكام اشرار بلخصاص في تفسيره • يعنى ان يحافوا نكف النفس  
و نفس الاعضاء فيسوقهم «تظهر الموالاة من غير اعتماد» •

ويبحث في من هذه الالوان في تفسير الآية الخريفة ان اسلم اذا  
وحد نفسه بين اشرار وحق منهم استغنى على نفسه اذ لم يظهر الموالاة بهم •  
او يقول كلمة بلغير نفسه • فيه يحور به • في هذه الحالة من هذا «تظهر  
دعما للهلاك عن نفسه • سرحت اصطناع فيه «لا يزال» كرهية ما ظهره •  
وهذه الآية تدبر قوله يعنى • من غير بالله من بعد يمانية الا من اكره وقلبه  
مضمّن «لا يزال» فقد اخبرنا هذه الآية الخريفة استغنى بالنفس عند الانراء  
دعما للهلاك عن النفس على وجه الثقة •

٨٧ - والثقة من تحور مع النفس • تحور مع غيرهم اذ وحد  
الاصطرار ايها دعما لنفس النفس بغير وجه حق من قبل عدم ناع مسبق  
لاسلام • قبل الامم السرخسي في مسوقه • لا من يستغنى انفسه وانه  
يرخص به في رد بعض ما هو قرح من عند خوف استغنى على نفسه •  
وتم يشرف السرخسي لحوارها استعمالها مع الاعمال و «جعل مناط  
استعمالها خوف النكف على النفس • وفان الامم انحصاص وهو مكلم عن  
«سبق بالنفس عند الاكر» • واعتناء انفسه في من دلت انما هو رخصة من  
الله تعالى • وهذا ايضا يدل على • عند كلام السرخسي وهو حوار استعمالها  
حت وحد الاصطرار اليها •

٨٨ - والثقة وان كانت حائرة بمسلم الى يوم القيامة كما قال الحسن

(١٧٣) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٢٥٧ •

(١٧٤) احكام القرآن لخصاص ج ٢ ص ٩ •

(١٧٥) المسوط ج ٢٤ ص ٤٧ •

الصرى ٤٧٦ ، على وجه ارجحيه ، فانها لا تجوز مطبعا بالمجاهيه  
وامدهاه فيها في هذه الحدة يكون من النقص المحرم لا من النقص ارجحيه  
فيها شرعا . وكذلك لا تجوز انفسه مع الكثر او مع غيرهم لانفسه ادى ضرر  
متوقع منهم ، لانها لا تجوز الا مع خوف الله او اتقوا او الامناء ،  
المعلم (١٧٧) .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم والحمد لله  
رب العالمين .

- انتهى -

### مراجع البحث

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - احكام القرآن لابي بكر احمد بن علي بن رزاري اشتهر بانجصاص  
الدين سنة ٣٧٠ هـ ، سنة ١٣٢٥ هـ مطبوعه الاوقاف الاسلاميه  
بالاستانة .
- ٣ - الجامع لاحكام القرآن لابي عبدالله محمد بن احمد الانصاري  
القرطبي - اشتهر بتفسيره اعرضي - المطبعه سنه عن طبعه دار  
الكتاب المصري سنة ١٣٨٧ هـ .
- ٤ - احكام القرآن لابي بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي المالكي  
الطبعة الاولى ١٣٧٦ هـ بدار احياء الكتب بمصر .
- ٥ - تفسير القرآن العظيم بتفسير ابن كثير - مشيخ اسماعيل بن كثير  
روشى المسمى بموتى ٧٧٤ هـ مطبوعه مصطفى محمد سنة ١٣٥٦ هـ
- ٦ - زاد المسير في علم التفسير لابي عروج عبدالرحمن بن حوري السوي  
سنة ٥٩٦ هـ - طبعة الاولى سنة ١٣٨٤ هـ دمشق .
- ٧ - صحيح البخاري - طبع ادارة الطباعة الخيرية .
- ٨ - صحيح مسلم شرح النووي - المطبعه المصرية بالقاهرة
- ٩ - رياض الصالحين للنووي .
- ١٠ - فتح الباري شرح صحيح البخاري لابي حجر العسقلاني .
- ١١ - الجامع الصغير من حديث الشيخ الصغير بعلامه حلال الدين  
السوطي المسمى سنة ٩١١ هـ - المطبعه الاولى - مطبوعه مصطفى محمد  
بمصر سنة ١٣٥٢ هـ .

- (١٧٦) تفسير القرطبي ج ٤ ص ٥٧ .  
(١٧٧) تفسير القرطبي ج ٤ ص ٥٧ .



- ٢٩ - شرح معجمه لأحكام عديدة ، فقه حنفى ، للاستاذ على حيدر .
- ٣ - اقروى بقروانى ، وهو كتاب يدين من عباس حمد بن دريس  
بن عبدالرحمن بن يحيى الشافعى المعروف .
- ٢١ - حاشية المدعى على شرح كبرى بدر بن فقه حنفى ، مطبعة  
دار احياء الكتب العربية لميسى البياضى الحلبي .
- ٢٢ - معجم فقه ابن حزم ، مطبوع في مكتب محمد موسى بن فقه الاسلامي  
بكتبة شريعة جامعة دمشق - مطبعة جامعة دمشق
- ٢٣ - منهاج صاحبين ، كتب سيد محسن القضاة في حكمهم الطبعه  
السابعة سنة ١٣٨١هـ .
- ٢٤ - تبارى شيخ الاسلام ابن تيمية ، فقه الدين احمد بن تيمية الهجراني  
الدمشقي . مطبعة كردستان عنه بمصر سنة ١٣٢٩هـ - وهي  
فقه عام .
- ٣٥ - احبار ابن تيمية - مصنفه كردستان العنصر بمصر سنة ١٣٢٩هـ  
« فقه عام » .
- ٣٦ - مجموع تبارى شيخ الاسلام ابن تيمية - نسخة ارداص سنة ١٣٨٦هـ  
فقه عام .
- ٣٧ - اعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية ، وهو شمس الدين  
ابو عبدالله محمد بن ابى بكر ، المولى ٧٥١هـ - مطبعة اد .  
لطباعة المنيرة بمصر وهو ( فقه عام ) .
- ٣٨ - رد المحتار في مصنف لآبام لغز بن عبد السلام ، وهو غرايدى  
بن عبد الله بن عبد السلام المولى سنة ٦٦٠هـ - الطبعه الاولى  
١٣٥٢هـ وهو ( فقه عام )
- ٣٩ - افعال لاس اسحاق شافعى المولى سنة ٧٩هـ - مطبعة مصطفى  
محمد بالقاهرة وهو « اصول فقه » .
- ٤٠ - تفسير التحرير في اصول فقه شافعى محمد بن شيبه ناصر بادشاه  
٤١ - فتح اعمار شرح المنار لابن تيمية ، اصول فقه ، طبعه مصطفى سالى  
سنة ١٣٥٥ .
- ٤٢ - تفسير اصول ابن تيمية لاصول مسيح محمد عبدالرحمن عبدالخلوى ،  
طبع مطبعة مصطفى البياضى الحلبي سنة ١٣٤١هـ .
- ٤٣ - التشرىح الحاشى الاسلامى لمجروح عبدالقادر عوده ، الطبعه الاولى  
١٣٦٨هـ مطبعة دار نشر الثقافة بمصر .
- ٤٤ - حكم آدمى والسياسى في دار الاسلام بدمشق عبدالكريم ريدان  
لطبعة الاولى ١٣٨٢هـ .
- ٤٥ - مسائل العرب لابن منظور ، هو جمال الدين محمد بن مكرم الانصارى  
المولى سنة ٧١١هـ ، مطبعة دار العربية بدمشق ودمشق .

## الفهرست

الفقرة	الصحيفة	الموضوع
٤ ١	٨-٥	مقدمة ومقدمة ربيع الحرج عن اساس مراعاة اصل رفع الحرج ، حالة الضرورة واصل رفع الحرج ، منهج البحث
<b>المطلب الاول</b>		
تعريف الضرورة ، وبيان حكمها وحالاتها		
٥	٩	الاصطلاح له وسري
٦	١١-٩	حكم ضروره - اضرابات تسبب محضورات
٧	١٢	حالات ضروره
<b>المطلب الثاني</b>		
الاصطلاح الى تناول المحظور من مغموم ومشروب		
٨	١٤-١٣	المحظورات من المغموم والمشروب ، ومن يناح اكلها عند الضرورة ؟
٩	١٥-١٤	شرب الخمر لضرورة العطش
١٠	١٦-١٥	تناول مضطر لحم انسان ميت
١١	١٧-١٦	الميتة او طعام الفير ؟
١٢	١٨-١٧	الاصطلاح في سعر المعصية
١٣	١٨	القول الراجح
١٤	١٩-١٨	مقدار ما يأكله المضطر من الميتة ونحوها
١٥	٢٠	التزود من الميتة ونحوها
١٦	٢١-٢٠	هل يجب على المضطر تناول الميتة ونحوها ؟
١٧	٢٢-٢١	اصل الخلاف بين الفقهاء يرجع الى تكييف الحاجة اليه عند الاصطلاح
١٨-١٩	٢٣-٢٤	مكروه وراء تأجيل المضطر المسع من اكل الميتة ونحوها
١٩ مكرر	٢٤	الاصطلاح عن الطعام حتى الموت

### المطلب الثالث

الاصطرار الى مباشرة الخطورة من لادوية وعيها في حالة المرض

الكشف والظن والنفس	٢٥-٢٦	٢٠
القول الاول - اسمع	٢٦-٢٨	٢٤-٢٥
القول الثاني - الجوار	٢٨-٢٩	٢٥
القول الثالث - التفصيل	٢٩-٣٠	٢٦-٣٠
بمازل بحره بفتح السين	٣١	٣١
ما بضمير الجوار السين	٣٢	٣٢
بما بفتح السين	٣٢-٣٥	٣٦-٣٧
الدواء المزوج بصكر	٣٥-٣٦	٣٧
استعملت بفتح السين	٣٧	٣٨

### المطلب الرابع

الاصطرار الى الثلاث النعم او ارتكاب الفاحشه

القعدة في الاصطرار الى اتلاف النفس	٣٨	٣٩
الاكراه على القتل والقتال اعفاء هو	٣٨	٤٠
المقتضى		
القول الرابع	٤١-٤٢	٤١-٤٢
القول الرابع	٤١	٤٥
الاكراه على الشهادة الموحدة لقصاص	٤١	٤٦
من لا يثبت في المحضنة	٤٢	٤٧
القاء ركاب السفينة	٤٢	٤٨
تتوس العدو بالمسلمين	٤٢	٤٩
من لا يثبت في حق الدفاع الشرعي	٤٣	٥٠
شروط الدفاع الشرعي	٤٤	٥١
استسهل الشرعي حق الدفاع الشرعي	٤٤-٤٥	٥٢
الدفاع الشرعي عن الضرر وسفنه الشرعي	٤٥-٤٦	٥٣
هل الدفاع الشرعي حق أو واجب عند	٤٦-٥٠	٥٤-٥٨
اعفاء من لا يثبت عقوبات شرعية		

موضوع	أصححه	عمرة
البيع راجح	٥٠	٥٩
سرقة بيع السائل بغير بصره	٥٢-٥٠	٦٠
المسؤولية الجنائية والمدنية في الدفءاع الشرعى	٥٢	٦١
الأكراه على الرأى	٥٣	٦٢
حد سرقة في حانة لاكره	٥٤-٥٢	٦٢

### المطلب الخامس

#### الاضطرار الى اخذ المال او اتلافه

حرمة مال الغير	٥٥	٦٥
وجوب بدل المال للمضطر	٥٥	٦٦
هل يجب بدل المال بدون عوض	٥٦-٥٥	٦٧
الاضطرار الى سعة المال	٥٧	٦٨
مقدار العوض	٥٧	٦٩
أخذ المال قهرا اذا امتنع صاحبه عن بدله	٥٨-٥٧	٧٠
شروط اخذ المال قهرا ولو بالتقتال	٥٩-٥٨	٧١
هل يجب على المضطر اخذ مال الغير ولو بالتقتال	٦٠-٥٩	٧٢-٧٥
لا عقاب على أخذ مال الغير لتضرورة	٦١-٦٠	٧٦
تمثيل ايمان حد السرقة في عام المجاعة	٦٢-٦١	٧٦
من قبل الامام عمر بن الخطاب رضى الله عنه		
القائه حمولة السفينة	٦٢	٧٧
الأكراه على اتلاف المال	٦٣-٦٢	٧٨
اتلاف الانسان ماله لوقاية نفسه او عرضه	٦٣	٧٩

### المطلب السادس

#### الاضطرار الى قول الباطل

الطبق بكلمة الكفر	٦٤	٨٠
الطبق بكلمة الكفر وحصة لا عزيمة	٦٥-٦٤	٨١
البرصة الفصل		

الصفحة	الموضوع	الصفحة
٨٢	تعديل تفصيل العريضة على الرخصة	٦٥-٦٦
٨٣	تبقى من الاستمرار ان اكل بيته والاصطراخ الى قوله الكفر	٦٠
٨٤-٨٥	الكس وانجف عليه ضرورة	٦٦-٦٧
٨٦-٨٨	التقية ، معانها ، وادلة مشروعيتها ، ومع من تجوز ، وشروط جوازها	٦٨-٧٠

### الخطا والصواب

الخطا	الصواب	الخطا	الصواب
١٦	٩	٧ -	٦ -
٦	٢٤	١٩ -	١٩ - (مكرر)







LIBRARY  
OF  
LEIGH UNIVERSITY

(NEC)  
KBP448  
.N43  
Z393  
1970